



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2006م - العدد: 06

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الثلاثاء 22 والأربعاء 23 شوال 1427هـ
الموافق 14 و15 نوفمبر 2006م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية التاسعة ص 03

■ مواصلة مناقشة نص قانون المالية لسنة 2007.

2- محضر الجلسة العلنية العاشرة ص 21

■ رد السيد وزير المالية.

**محضر الجلسة العلنية التاسعة
المنعقدة يوم الثلاثاء 22 شوال 1427هـ
الموافق 14 نوفمبر 2006م**

التي من المفروض أن تتكفل بالشؤون الاجتماعية الحقيقية مثلا: قطاع التضامن الوطني؛ أعتقد أنه يوجد خلط بين دور الجمعيات الخيرية وقطاع يمارس مهامه وفق سياسة الدولة، وفي هذا المجال لكي لا أثقل كلامي فيما يخص هذا القطاع أظن أننا يجب أن نحدد السياسة الاجتماعية الخاصة به ونجتنب عمل الجمعيات الخيرية بما فيها الهلال الأحمر الجزائري.

إذن سيدي الرئيس، نعلم أن فخامة رئيس الجمهورية قد أعطى وأولى أهمية كبيرة بالنسبة للطفولة، إذن في كل جهات قطر الوطن نجد فئة المحتاجين وكذا المساكين، ومن واجب الدولة أن تتكفل بهذه الشريحة أي الطفولة فإذا كنا نتكلم عن الأجيال الصاعدة نجد أن الطفل إذا وصل سن السادسة أي وصل إلى سن التمدرس وكان يعاني من الجوع والبرد ولم يجد غطاء - أي الدفء - فكيف لنا أن نكون أدمغة المستقبل! ويحضرنا المثل الشعبي الذي يقول: «كي تشبع الكرش، الرأس يغني».

وأمام كل هذه الصعوبات استطعنا اجتياز مرحلة التخلف إلى التقدم، إذن حاليا تملك الجزائر أو صحتها المالية لا بأس بها وهذا الأمر يؤدي بي أو يجعلني أتكلم عما بعد البترول لأنه ما دامت الخزينة العمومية ممتلئة حاليا يجب أن نحاول إيجاد سبيل للاستثمار في قطاعات منتجة بإمكانها أن تخلق ثروات لهذه البلاد ومن ثم نخرج من إطار ما بعد البترول، فبعد نفاد كمية البترول من الذي يتولى خلق الثروات التي تحل محل البترول؟ إنه جيل أطفال الـ 6 سنوات فالיום ابتداء من السنة الأولى ابتدائي وصولا إلى الجامعة.

لدي اقتراح سيدي الرئيس، وهذا أمر معمول به على المستوى العالمي فمادونا نملك إمكانات هائلة لكي نشتري التكنولوجيا الحديثة فما هو المانع الذي يمنعنا من شراء تكنولوجيا متطورة بأية طريقة كانت؟ يعني بكل الإمكانيات وهذا الأمر معمول به في العالم

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد مراد مدلسي، وزير المالية.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. نخصص هذه الجلسة لمواصلة النقاش العام حول نص قانون المالية لسنة 2007، وسوف نستمع إلى عدد من المسجلين للتدخل ونستمع أيضا إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية. دون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد عمار مهدي بصفته عضوا وليس بصفته رئيسا للمجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي.

السيد عمار مهدي: شكرا سيدي الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين؛
السادة الحضور.

سيدي الرئيس، يُحدد قانون المالية ويبنى حسب الصحة المالية لكل سنة ويتغير كذلك حسب هذه الصحة المالية، لكن نطرح بعض الأسئلة فيما يخص النموذج الاقتصادي الجزائري لأنه إذا كنا نساير اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر أو النظام الليبرالي أو النظام الرأسمالي فكل هذه الأنظمة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار السياسة الاجتماعية لأنه من المستحيل إذا أردنا بناء اقتصاد قوي ألا نراعي الجانب الاجتماعي.

وفي هذا الصدد أظن أنه يوجد عدد من القطاعات

أما بالنسبة لبعض القطاعات، لدي ملاحظة سيدي الرئيس ولكي لا أطيل في كلامي - وأنا أعلم أن الوقت محسوب - فيما يخص قطاع البيئية والمدينة، فإذا كنا نود تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية يجب أن تكون هناك متابعة، أنا ألاحظ أيها الإخوة، سيدي الرئيس، من جهة برج البحري وبالأخص بجانب الإقامة الجامعية لكلية الطب نجد حيا قصديريا جديدا وسط الحي، ونبهنا - سيدي الرئيس - السلطات المعنية بوجود بيت قصديري واحد بني آنذاك واستعمل لغرض الكراء واستمر الوضع إلى أن أصبح العدد 15 بيتا قصديريا في وسط المدينة والمساحة التي كان مقررا أن تبقى خضراء دون أن تقام عليها بنايات، فأين هي المراقبة والمتابعة؟ ورغم اتصال مصالح الدرك الوطني بالقطاعات المعنية إلى حد الآن فلا زال المواطنون يقيمون بيوتا قصديرية! كيف لنا أن نطبق برنامج فخامة رئيس الجمهورية؟! وفي وقت مضى تذكرت فترة أعلن فيها فخامة رئيس الجمهورية الحرب على الأحياء القصديرية.

أما اقتصاد السوق - سيدي الرئيس - فله قواعد؛ نعم لتحرير الأسعار، نعم للعرض والطلب في السوق لكن من هي الجهة المراقبة والمنظمة؟ لا بد من دولة تنظم! إن الدول العظمى في العالم تقوم بالمراقبة والتنظيم ونحن نشجع ونطبق فكرة تحرير الأسعار لكننا وقعنا في فوضى بحيث لا ألوم وزارة الفلاحة إذ قامت وأعطى فخامة رئيس الجمهورية بدوره أولوية لهذا القطاع إلى أن وصلنا والحمد لله إلى الاكتفاء الذاتي لكننا نتساءل عن دور قطاع التجارة فهو لا يراقب ولا ينظم وأكتفي بكلامي هذا وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار مهدي والكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة؛

إذ لا نجد دولة في العالم من بين الدول القوية حاليا لم تتطرق لهذا الموضوع إذ كانوا متخلفين ولكن رقوا إمكانياتهم وسعوا فاشتروا التكنولوجيا فإذا كنا مجبرين على دفع الثمن لشراء التكنولوجيا بغية رفع مستوى دولتنا إلى مستوى الدول القوية أتساءل لماذا لا نستعملها؟

أما المسألة الأخرى التي أردت أن أتطرق إليها هي الملاحظات الأخيرة المتعلقة بالهيئة الدولية فيما يخص القرار الذي اتخذته فخامة رئيس الجمهورية والذي يتعلق بزيادة أجور الموظفين والمتقاعدين، أقول لا يحق لأحد أن يطعن في قرار رئيس الجمهورية لأننا نعرف هذه الهيئة، ويجب أن نراجع ذاكرتنا، ماذا حدث في التسعينات وبالأخص سنة 1996 حينما كانت الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة؟ والأخ وزير المالية على علم بذلك لأن الجزائر كانت تطلب إعادة الجدولة وعلى إثرها فرض علينا شرط وهو مخطط التصحيح الهيكلي الذي أضر بكل المواطنين الجزائريين لكننا صبرنا وأذكر الإخوان - سيدي الرئيس - بأنني كنت حينها في واشنطن مع صندوق النقد الدولي لكي نعطي هذه الهيئة الضمانات وأن نساير الإصلاحات الاقتصادية دون وضع عراقيل من طرفنا، يا ترى ما كان جواب هؤلاء؟ لقد ردوا بقولهم: لوموا أنفسكم لأن هذه الأوضاع جاءت نتيجة لسياسة السبعينات!، يعني أنهم لم يذكروا ويدرجوا سياسة الثمانينات بل سياسة السبعينات التي كانت الركيزة التي أسس عليها صرح بناء الجزائر؟

كيف لهم اليوم أن يطعنوا في قرار فخامة رئيس الجمهورية في زيادة الأجور للموظفين وللمتقاعدين؟ إقترح مثلا متوسط الدخل بالنسبة للعامل الجزائري أي الحد الأدنى للعامل البسيط لا يتجاوز مثلا 96 أورو. هل يقبض لديهم العامل 96 أورو؟ وماذا عن الإطار المتوسط والإطار السامي الجزائري؟

هيا نضع معدلا.. هذا الإطار السامي لا يتجاوز دخله 400 أورو!! ويطعنون في قرار الجزائر لأن هذا الأمر سوف يؤدي بالاقتصاد إلى الخطر.

سيدي الرئيس، فيما يخص هذا المجال فالسيد فخامة رئيس الجمهورية - مشكورا - هو يعرف شعبه.

منح التقاعد، ارتفاع السيولة وعدم التحكم فيها ربما يكون عائقا يساهم في مسألة رفع نسبة التضخم وأنتم تعرفون أنه ضريبة تترتب خصوصا على ذوي الدخل الضعيف والمتوسط وهو أيضا عائق من عوائق الاستثمار؟

(2) فيما يخص التخفيضات الجبائية على أرباح الشركات وفي إطار الضريبة الجزافية أيضا وآثار التفكيك الجمركي الذي سوف يستمر خصوصا في هذه السنة ليمس الكثير من المواد وهذا في إطار تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كل هذه الإجراءات - بطبيعة الحال - سوف تؤدي إلى تخفيضات وانخفاض لإيرادات الدولة وبكل وضوح سيادة الوزير من أين سوف تعوضون تلك الإيرادات؟ خصوصا أنه لا يوجد ما يضمن بشكل قاطع بأن التخفيضات الجبائية سوف تؤدي إلى توسيع دائرة دافعي الضرائب.

(3) نقطة أخرى؛ لا شك أن الضريبة الجزافية هي إجراء جيد وفي فائدة التجار الصغار الذين لا يزيد رقم أعمالهم على ثلاثة ملايين دينار جزائري، لكن لماذا تم قصر هذه الضريبة على التجار الصغار فقط؟ وماذا عن أصحاب المهن الحرة والذين يقل دخلهم أيضا عن هذا المبلغ كالمهندسين، المحامين، الأطباء، الخبراء وغير ذلك، لم لا نجعل الضريبة تمسهم وهل هناك اتجاه لتوسيع التجربة؟ يعني نبدأ بتطبيق التجربة أولا مع التجار ثم وربما نذهب إلى تغطية باقي الفئات في العام المقبل.

يشتكى البعض سيادة الوزير من قانون الصفقات العمومية وبشكله الحالي هو واحد من العوامل المتسببة في تعطيل انطلاق بعض المشاريع في إطار البرامج المختلفة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، ما رأيكم في ذلك؟ وهل هناك نية في تعديل هذا القانون ليحاول أن يوازن بين المطلبين الأساسيين اللذين هما الشفافية لكن أيضا الفعالية في الميدان وتسيير عمل مبرمي الصفقات، في أجل أسرع للمشاريع؟

سيادة الوزير، من أهم الإصلاحات التي تمت في المجال الجبائي في السنوات الأخيرة هي إنشاء

السادة الوزراء؛
الوفد المرافق؛
زميلاتي، زملائي؛
الحضور الكريم.

سيادة الرئيس، إن أهم ما يميز قانون المالية لهذه السنة وعلى غير عادة قوانين المالية بصفة عامة أنه لا يتضمن زيادات في الضرائب والرسوم التي تمس الفئات الواسعة من الشعب بل على العكس تماما فهو يتضمن إجراءات يعترف الجميع أنها في فائدة تلك الفئات خصوصا تضمنه ما يتعلق برفع الأجور ومنحة التقاعد ورفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون... إلخ.

كما أن هذا القانون يتضمن إجراءات جبائية نستطيع أن نقول إنها شجاعة ورافعة للضغط على فئة واسعة من المواطنين وهم التجار الصغار وهذا من خلال إنشاء الضريبة الجزافية التي يجب أن نعترف حقيقة أنها تشكل استجابة لمطلب حوالي مليون تاجر صغير وحرفي يتواجدون في مختلف أصقاع الجزائر، كما أنه يتضمن تخفيضا للضريبة على أرباح الشركات التي يعول عليها في إعطاء تلك الشركات لتحويل تلك التخفيضات إلى حوافز تشجعها لخلق مناصب شغل جديدة، والأهم في رأيي من كل ذلك هو أن هذا القانون ومن خلال ميزانية التسيير والتجهيز ورغم أننا في اقتصاد السوق إلا أن الدولة هي المستثمر الأول فتدخل الدولة في مجال خلق الظروف الملائمة للنمو مستمر وبشكل لافت للانتباه وهو ما نرحب به في هذه المرحلة الحاسمة للانتقال إلى اقتصاد السوق وهذا لبناء الهياكل القاعدية، تحسين حياة المواطنين والاستمرار في الاهتمام بالجانب الاجتماعي، وفي نفس الوقت إعطاء الفرصة للمتعاملين الاقتصاديين الخواص والعامين لاستغلال تدخل الدولة الواسع لتنمية قدراتها على الاستثمار وعلى خلق الثروة وامتصاص البطالة.

بعد هذا اسمحوا لي سيادة الرئيس أن أبدي بعض الملاحظات:

(1) فيما يخص التضخم: الرقم الذي قدم لنا هو 3,75% ألا تعتقدون سيادة الوزير أن رفع الأجور ورفع

العقارية سيكون تكفل بهم من طرف الدولة ودعم جزء من مبلغ الإيجار، وفي الوقت نفسه تمس المساعدة أهلها ونحاول حل مسألة عدم دفع الإيجار بالنسبة لدواوين الترقية والتسيير العقاري على مستوى الوطن، أرى أن هذا الإجراء لم يجسد إلى حد الآن فنتساءل هل هناك مرحلة تفكير حوله؟ وهل هناك رأي للذهاب نحو تجسيده في الميدان؟ تلك هي أهم النقاط سيادة الرئيس التي أردت أن أطرحها في هذه المناقشة، لكم واسع النظر وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري بوزيد.

الآن وقد أكملنا قائمة المسجلين للتدخل، ننتقل إلى سماع تدخلات مختلف المجموعات البرلمانية ومواقفها من النص موضوع الدراسة؛ أحيل في البداية الكلمة إلى السيد علي سعادوي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم.

السيد علي سعادوي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد معالي وزير المالية والوفد المرافق له؛

السادة معالي الوزراء؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

أسرة الإعلام والصحافة جميعا؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

ما زال جو رمضان الكريم وعيد الفطر المبارك وبطولات وبركات شهر الثورة أي شهر نوفمبر المجيد يخيم علينا، كل ذلك وضيوف الرحمن يستعدون إلى الذهاب إلى بيت الله الحرام آمليين منهم الدعاء لوطنهم ولشعبهم والنجاح لمسعى المصالحة الوطنية وميثاق السلم والمصالحة حتى يعم الخير والاستقرار والازدهار ولهذا سيدي الرئيس لا يسع حركة مجتمع السلم إلا أن تتقدم لشخصكم الكريم ولأعضاء مجلسنا الموقر وإلى كافة الشعب الجزائري وحكومته بأحر التهاني مع تمنياتنا للجميع بمزيد من

ما يسمى بمديرية المؤسسات الكبرى، عمليا، ما هي نسبة التحصيل في إطار هذه المؤسسة؟ وهل هناك تفكير في رفع سقف أعمال الشركات التي تخضع لهذه المديرية لأن هذا كان مطلب بعض الشركات الصغرى التي تُعامل وكأنها كبرى؟

النقطة الأخرى؛ لقد ألزم قانون المالية للسنة السابقة الحكومة بتقديم عروض عن كيفية استعمال موارد الصناديق الخاصة، هذا إجراء إيجابي وهام، لكن عمليا وحسب معلوماتي إلى حد الآن لم يتقدم أي عضو من الحكومة له مسؤولية في صندوق من هذه الصناديق ويقدم كيفية استخدام تلك الاعتمادات، هذا لم يتم فهل لنا من توضيحات في هذا المجال؟

في قانون المالية لسنة 2004 ثم في سنة 2005 تم اتخاذ بعض الإجراءات لاسترجاع العقارات المبنية وغير المبنية التابعة للمؤسسات المنحلة وأيضا أخذ بعض العقارات غير المبنية بالنسبة للمؤسسات القائمة، وقع هذا العام الماضي، ونتساءل ماذا حدث بالضبط؟ هل لنا من نظرة فهل كان فيه استرجاع للمساحات؟ مع العلم بأن حاجتنا ماسة في استخدام هذه العقارات في مجال الاستثمار لأن الطلب عليها كثير.

تتمثل النقطة الأخرى سيادة الوزير في صندوق ضبط الإيرادات؛ إذ نعرف ما هي المهام المناطة به حاليا لكن يعلم الجميع بأن هذا الصندوق بالنسبة للدول التي تبنته وعملت به وحتى ضمن توصيات المؤسسات الدولية التي كانت وراء هذه الفكرة هو أن المهمة الأساسية المنوطة بهذه الصناديق هي حماية حق الأجيال القادمة من هذه الثروات الزائلة، فهل لنا نحن في الجزائر من إعادة التفكير لحل هذا الإشكال بالاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال؟ تجارب ناجحة تجعل استمرار الدخل من هذه المصادر على مدى سنوات طويلة ولنا عبرة في بعض دول الخليج في هذا الإطار بالنسبة لهذه النقطة رغم اختلاف ظروفنا بطبيعة الحال.

هناك نقطة أخرى سيادة الوزير وتخص البرنامج الرئاسي لسنة 2004، ففيه وعود بأن المستأجرين ضعيفي الدخل على مستوى دواوين التسيير والترقية

الشفافية وتوفير مناصب الشغل والحفاظ على البيئة ودعم إنجاز المشاريع وهي أهداف ننوه بها ونشجعها إلا أننا نحن في حركة مجتمع السلم مازلنا مقابل هذا نسجل - إن الغاية من تواجدها معكم هي نقل معاناة المواطنين والشعب إلى حكومتنا حتى تتكفل بهذه الانشغالات لتجد الحلول وإن كان بوسعنا أن نعطي حولا أو مقترحات لحكومتنا فنقدمها بدون حرج - من خلال الواقع المعيش ما يلي:

1 - عجز الحكومة على إيجاد إيرادات أخرى خارج المحروقات الشيء الذي تعهدت والتزمت به وذلك لبناء اقتصاد خارج المحروقات.

2 - زيادة انتشار وتفشي ظاهرة الفساد الذي أضر بالعقول والأموال والأنفس والأعراض والقيم وقد انعكس ذلك على سمعة ومكانة الدولة الجزائرية ونخشى أن يصبح هذا الفساد منظما ومهيكلا وفي شكل شبكات خطيرة فيكون خطره أكثر من خطر الإرهاب، لا قدر الله وإن حركة مجتمع السلم تهيب بالجميع من خلال توظيف المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية والدينية للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة وتحذر من تداعيات الفساد.

3 - المفارقات الكبيرة التي نلاحظها بين التصريحات حول تسجيل المشاريع المختلفة والأموال المرصودة لها وبين البطء الكبير في إنجازها وضعف الجودة والإلتقان للمشاريع التي أنجزت وبالخصوص القطاعية منها وعندما نسأل عن الأسباب نسمع التبريرات التالية:

- 1) تأخر المقررات المالية لهذه المشاريع.
 - 2) العراقيل الإدارية الكبيرة وتعقيد الإجراءات الخاصة بالإشهار والعقار عموما والصناعي خصوصا.
 - 3) قلة الإمكانيات البشرية والمادية.
 - 4) ضعف مؤسسات الإنجاز الوطنية.
- والنتيجة - في الحقيقة - في الأخير هي دائما تضرر المواطن.

4 - نسجل مفارقات كبيرة بين تصريحات بعض مسؤولي القطاعات وبين ما هو موجود على الواقع وأخص بالذكر بعض القطاعات الحساسة والهامة. مثلا: ففي قطاع التربية والتعليم نشهد تصريحات

النجاح والتوفيق والحفظ من كل مكروه وسوء والله خير حفظا وهو أرحم الراحمين.

السيد الرئيس المحترم،
بداية نتقدم بجزيل الشكر إلى السيد معالي وزير المالية ممثل الحكومة والشكر أيضا موصول إلى أعضاء اللجنة المختصة على جهودهم في تحضير وعرض هذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،
يأتي مشروع هذا القانون المعروض علينا للمناقشة والمصادقة ونحن نشهد عولمة مهيمنة واستعمارا جديدا ظاهره الدفاع عن الحريات والديمقراطية وباطنه الاستعباد والتبعية والإذلال والترحيل والتجويع ولا أدل على ذلك بما يحدث في فلسطين والعراق ولبنان والتهديدات على سوريا وإيران والسودان.

يأتي أيضا مشروع هذا القانون ونحن نشهد برلمانات دول تضع قوانين لمعاقبة دول أخرى وتشويه تاريخها أو تمجيد الاستعمار أو التدخل في شؤونها بلا حسيب ولا رقيب، مما يوحي بأنه لا مكان اليوم للضعفاء اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو سياسيا ولا مكان للخلاف والتفرق والتنازع داخل الوطن الواحد ولا مكان للأحادية.

يأتي مشروع هذا القانون كسابقه وقد اعتمد بنسبة أكثر من 90% على الجباية البترولية غير المتجددة والمعرضة أسعارها للاضطراب في أية لحظة لا قدر الله وهذا ما عبرت عنه منظمات دولية والتي تقدر المخاطر الاقتصادية للدول فتقول بعض المنظمات عن الجزائر: (إن التقارير خارج المحروقات في الجزائر لا تعطي أي ضمانات ذات مصداقية لأنها تشكل التعبير السياسي الظرفي وليس الترجمة الصادقة للحقائق الاقتصادية للبلاد)، مما يجعلنا نتخوف من هشاشة اقتصادنا المبني على مصدر واحد والأصل في الميزانية أنها تبنى على موارد أخرى مختلفة ومتنوعة ومتجددة، ورغم ما سجلناه في هذا المشروع من دعم للنمو ومحاولة لتحسين الظروف المعيشية للمواطن وتكريس التوازن الجهوي وتوحيد الضريبة وتخفيفها وضبط الرقابة لتعميق

بالتلميذ ونتساءل عن نتائج التحقيقات التي فتحتها الوزارة في هذا المجال.

وفي قطاع العدالة والتي هي أساس الملك، فإن حركة مجتمع السلم سجلت النقلة النوعية التي خصت سن التشريعات القانونية وتكوين القضاة والاهتمام بهم إلا أنها مازالت تسجل نقصا واضحا في التكفل بقضايا المواطنين وحل مشاكلهم والأخطر من ذلك تأخر إجراءات تنفيذ الأحكام النهائية مما جعل المواطن يتساءل عن الجهات الواقفة وراء عرقلة تنفيذ قرارات المحاكم وأحكام القضاء وتدعو إلى مزيد من توفير الإمكانيات التي تسهل عملها مثلا بناء المحاكم - فبعض الولايات كثافة سكانية كبيرة ونجد أن بها محكمة ابتدائية واحدة - والتجهيزات على مستوى قطاع العدالة يسهل أيضا من عملية حل مشاكل المواطنين. كما تأمل حركة مجتمع السلم في أن يرى مشروع القانون الأساسي الخاص بكتاب الضبطية القضائية النور وهو الشيء الذي وعد به وزير القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

إن حركة مجتمع السلم تسجل وبكل أسف زيادة معاناة الفئات الاجتماعية المحرومة واتساع مظاهر الفقر والحرمان وتعفن بعض الأوساط الإدارية والرشوة والتشرد وانتشار البطالة وتدهور المستوى المعيشي وضعف المستوى العلمي، هذه المظاهر السلبية التي تتناولها وسائل الإعلام يوميا ليست في الحقيقة سوى انعكاسات وإفرازات لاحتكار السلطة والثروة وتضييق هامش الحريات واهتزاز ثقة المواطن في دولته وهشاشة الطبقة الوسطى وتقليص دور المنتخب على كل المستويات، يضاف إلى ذلك الروح الاحتكارية التي تميز بها من تكفلوا بالتضامن الوطني وهم يمارسون توزيع الصدقات والإعانات بعقلية انتقائية وحزبية ضيقة في غياب شبه تام للحركة الجموعية والمجتمع المدني وتهميش أدوارهما.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نتكلم عن الفئات الاجتماعية الضعيفة فإننا نتقدم بجملة مقترحات لتحسين وضعيتها:

1 - رفع منحة عمال الشبكة الاجتماعية بنوعيتها

مطمئنة لعمال القطاع والتلاميذ حول التوظيف والكتاب المدرسي والبرامج والمسابقات إلا أننا نسجل العجز الكبير للكتاب والتوظيف والتأخر في البرامج والمسابقات ونتساءل هنا لماذا لم تتم هذه الإجراءات الخاصة بتعيينات الموظفين وتسجيل التلاميذ وإحصاء المعوزين وتوزيع الكتاب المدرسي وإجراء مسابقات التوظيف في نهاية الموسم الدراسي؟ ونتساءل لماذا يؤجل هذا كله إلى الدخول المدرسي حيث يختلط الحابل بالنابل ويصبح الجميع يعيش في دوامة ضحيتها فلذة أكبادنا ومستقبل بلدنا؟

السيد الرئيس المحترم،

إن حركة مجتمع السلم وهي تسجل هذه الملاحظات حول قطاع التربية والتعليم لا بد أن تنبه إلى بعض الملاحظات التي تراها جديرة بالأخذ والدراسة وتدعو إلى إيجاد الحلول لها:

1) ضرورة إعادة النظر في سياسة المعالجة الخاصة بالمعلمين والأساتذة المصابين بأمراض مزمنة وكنا قد استبشرنا خيرا عندما قامت الوزارة بعملية إحصاء لهم إلا أننا لم نر أي قرار ونؤكد للجميع بأن الضحية الأولى هو التلميذ لا غير.

2) تجنب الاعتماد في تدريس أبنائنا على معلمين وأساتذة في عقود ما قبل التشغيل أو تشغيل الشباب حتى أصبحنا نسمع من الكثير بأن تعليمنا هو تعليم تشغيل الشباب وندعو إلى رفع التجميد على المناصب المالية لتوفير ما يكفي من التأطير المؤهل والدائم لضمان نجاعة أكثر ليستجيب بذلك لمتطلبات الإصلاحات الأخيرة ونتمن عودة المعاهد العليا للتربية.

3) حل مشكلة الكثير من المعلمين والأساتذة الذين وظفوا بتعيينات أو حتى بغير تعيينات ولم يتقاضوا مرتباتهم.

4) حل مشكلة الكتاب المدرسي التي تطرح في كل سنة ونأسف عندما نسمع في هذه السنة بأنها سنة دخول الكتاب المدرسي وليس الدخول المدرسي الخاص بالتلميذ من كثرة الكلام عن الكتاب واهتمام المسؤولين في هذا القطاع بالكتاب أكثر من اهتمامهم

في المواطن وتكسبه ثقته في دينه ووطنه كما تطالب بالاهتمام بالأئمة وجميع موظفي هذا القطاع في الجانب المادي وبتدقيق معايير من يتم انتدابهم للقيام بواجباتهم مع جاليتنا لا سيما في فرنسا حيث كثافة الجالية.

وإدراكا منا بأن حل أزمة السكن بصفة شاملة غير ممكنة حاليا فإن حركة مجتمع السلم سجلت وبارتياح برنامج مليون سكن الذي أعلن عنه فخامة السيد رئيس الجمهورية إلا أنها تتساءل عن إمكانيات الحكومة لإتمام هذا البرنامج وتدعو إلى التوزيع العادل والشفاف والمراقبة الصارمة وتعتقد أن مثل هذا الإجراء يخفف بشكل نسبي من أزمة السكن وتطالب بمزيد من التسجيل للمشاريع السكنية عامة والسكنات الاجتماعية خاصة وترحب بالإجراءات الأخيرة الخاصة بتخفيض سعر التنازل عن السكنات الاجتماعية وتدعو إلى إعادة النظر في الأسعار بين المدن الكبرى والبلديات النائية والفقيرة.

السيد الرئيس المحترم،

إن حركة مجتمع السلم تتابع وباهتمام ما يعيشه المواطن الجزائري من جراء حالة اللاأمن وبروز الاعتداءات المتكررة عليه يوميا من التهديدات والقتل والسرققات للبيوت والجيوب والسيارات والنهب والسلب في كثير من مدننا وأصبح هذا وضعا لا يطاق رغم الجهود المبذولة من طرف مختلف أسلاك الأمن كما أشار إلى ذلك السيد فخامة رئيس الجمهورية في ندوة إدارات الدولة ونأمل أن يؤخذ هذا الأمر مأخذ الجد ويعالج من خلال عدة جهات معالجة سريعة تحقيقا لأمن المواطن وحفاظا على ممتلكاته وممتلكات دولته ويضاف إلى الفساد المالي والاقتصادي، الفساد الاجتماعي والأخلاقي وكلاهما آفتان مدمرتان للمجتمع.

السيد الرئيس المحترم،

إن حركة مجتمع السلم تتساءل عن حصيللة برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والاستثمار عن طريق الصندوق الوطني للتنمية والضبط الفلاحي وعن تصدير المنتوجات الفلاحية التي وعدتنا بها الحكومة وأخيرا عن ضبط أسعار المنتوجات

(الجزافية والمنحة ذات المنفعة العامة) وعمال تشغيل الشباب وعمال عقود ما قبل التشغيل والمكفوفين والمعوقين ومنحة المرأة الماكثة في البيت إلى منحة محترمة ومعتبرة فلا يعقل أن نطلب من عامل الشبكة الاجتماعية عمل ثماني ساعات في اليوم مقابل أجر يقدر بـ 3000.00 دج ونحن نعيد هذا لعدم قدرة المسؤولين على عدم ضبط معادلة التحسن المالي المشهود مع تحسن الوضع المعيشي للمواطن ونعتبره أكبر مقياس لنجاح أي مشروع اقتصادي فالمواطن اليوم يقول إن حالتي المعيشية في السنوات الماضية لم تتغير في سنة 2006 رغم الارتفاع المشهود للبتروول ونرفض التبرير القائل بأننا نحافظ على الثروة للأجيال القادمة لأننا نقول إنه ليس معقولا أن نتعس الأحياء بحجة مستقبل الأجيال القادمة - كما قال زميلي - المثل الشعبي يقول: «أحييني اليوم واقتلني غدوي». كما نأمل في إدماج هذه الفئات الضعيفة كعمال مؤقتين والعمل على خلق مناصب شغل دائمة لهم وندعو إلى إحداث منحة بطالة يستعين بها البطال قبل إيجاد منصب الشغل وهو المعمول به في كثير من الدول وفي قضية التوازن بين المحافظة على الثروة للأجيال القادمة وبين توزيعها على الأحياء نقول يجب أن نعتمد على فكرتنا في هذا أو رأينا أو نظرتنا في هذا وهي الموازنة في أن نسعد من هم أحياء ونفكر في الأجيال القادمة وهذا شيء جيد ورائع، كما تدعو حركة مجتمع السلم إلى تلبية مطلب العمال المتقاعدين ورفع أجرهم إلى 6% بدل 4% وكما قلت والحل في نظرنا على الموازنة بين تحسين ظروف الحاضر والتفكير في ضمان المستقبل في هذا الموضوع.

السيد الرئيس المحترم،

إن قطاعا كقطاع الشؤون الدينية الذي يحمل على عاتقه التربية والتوجيه والتصحيح ويمس كافة شرائح المجتمع (رجال، نساء، شباب، أطفال) ومن خلاله يتم القضاء أو التخفيف أو التقليل من مظاهر طالما أرهقت البلاد مثل الفساد والرشوة والقتل والسرقة، فإن حركة مجتمع السلم تدعو إلى تكوين إدارات هذا القطاع تكوينا صحيحا سليما حتى تؤثر

المنتخبين وتكريسا للشفافية وتدعو إلى إعطاء مزيد من الصلاحيات للمنتخب المحلي حتى يتمكن من حل المشاكل التي تعترضه يوميا بحكم علاقته المباشرة مع المواطن ونأمل أن يعاد النظر في موضوع عدم تمكين المنتخب من الزيادات المالية التي تطرأ على مرتبه الأصلي أثناء أداء مهامه الانتخابية ويكون هو غير معني بهذه الزيادة بتاتا.

- تعديل قانون الانتخابات تماشيا مع المرحلة وتكريسا لنزاهة الانتخابات وزيادة بعض الضمانات القانونية الرادعة للمزورين.

- تمكين البرلمان بغرفتيه من المساهمة في إثراء مشاريع القوانين ذات البعد الاستراتيجي.

- الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية لتطبيق القوانين المصادق عليها.

- تعميم المطاعم المدرسية في كل الأطوار الابتدائية قصد محاربة سوء التغذية لدى أطفالنا.

- من أجل التسريع في البت في ملفات المجاهدين ندعو إلى رفع الحجر عن اللجنة الخاصة بدراسة الطعون على مستوى وزارة المجاهدين.

- ضرورة التحضير الجيد والمسبق للدخول الجامعي مع توفير جميع الإمكانيات لضمان دخول جامعي عادي وناجح.

- نؤكد دعوتنا إلى الحكومة لكي تفي بالتزامها في تقديم قانون ضبط الميزانية حتى يتمكن الجهاز التشريعي من معرفة سبل صرف الميزانية.

- تفعيل وتطوير أدوات الرقابة لحماية المال العام.

- ضرورة إعادة النظر في بعض آليات التضامن الوطني مثل قفة رمضان لجعلها أكثر واقعية وذات جدوى في إطار ضمان كرامة المواطن.

وأخيرا نثمن الموقف الرسمي للدولة الجزائرية الثابت والمناصر للقضايا العادلة في العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية وندعو دبلوماسيتنا إلى تفعيل التضامن العربي والإسلامي لدعم الشعب

الفلسطيني وكسر الحصار الجائر عنه والدعوة إلى علاقات متوازنة تحترم سيادة الشعوب وتدافع عن المصالح المشتركة والتكافؤ في التعامل وترفض

الفلاحية في وقت نتفاجأ بارتفاع أسعار بعض المواد الواسعة الاستهلاك والحديث عن التصدير وسوقنا الوطنية تعاني الاضطرابات وتدعو إلى إيجاد أسواق الجملة للخضر والفواكه في جهات متعددة من البلاد. فهذا موضوع لا بد أن نطرحه ونحن نتساءل عن سبب تردد دولتنا في أخذ هذا القرار بالرغم من عدم وجود مضار إذ فيه منافع وفيه جلب للأموال ونتساءل أيضا عن عدم تمكين الشباب المستثمر من قروض بنكية غير ربوية وذلك بإنشاء بنوك تتعامل بالقرض الحسن انسجاما مع دستورنا الذي ينص في مادته الثانية أن الإسلام دين الدولة زد على ذلك أن هذه البنوك غير الربوية أثبتت نجاحها ونجاحتها في كثير من الدول الإسلامية والأوروبية والأمريكية فلكل من أمريكا وهولندا بنوك إسلامية تكسب وتوظف أموال المسلمين، نتساءل بدورنا عن سبب غلق الأبواب على هذه الشبابيك وعلى هذه البنوك الإسلامية مع أنها لا تدين بدين الإسلام ولكنها وجدت في ذلك منتوجا رابحا في السوق العالمية مع العلم سيدي الرئيس أن فتح بنوك غير ربوية هو مطلب كثير من زملائنا البرلمانين الذي هو في الأخير مطلب شعبي فمتى يتحقق؟

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكن أن نتغلب على هذه التحديات وغيرها إلا بالعمل الجاد الجماعي في مناخ منسجم وامتكامل، مناخ تسوده الثقة المتبادلة والتعاون وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة بعيدا عن التخاصم والتنافس العقيم والسلوك التصادمي ولا يتحقق هذا إلا من خلال الاستمرار وبكل قوة في تجسيد المصالحة الوطنية التي هي مسار وليس قرارا وثقافة سياسية جديدة وليست حملة موسمية حيث أثبتت نجاحها في حل كثير من المشاكل وأيضا أن نستمر في الحوار الجاد وهذا كله من أجل الحفاظ على الوطن والمواطن معا.

السيد الرئيس المحترم،

في الأخير فإن حركة مجتمع السلم تضع أمام الحكومة المطالب التالية:

- الإفراج عن قانون البلدية والولاية تحقيقا لآمال

إلا أنه وبالرغم من بعد النظر ومن حكمته وتبصره في جمع المال العام ورصده في أمهات المشاريع وضخه في القضايا الاجتماعية ذات المفعول المباشر بالنسبة للجماهير ذلك ما يشهد عليه العام والخاص ومختلف المخططات والوعود التي أنجزت في هذا الشأن إلا أنه كعمل جاد ومثمر تعود فوائده المباشرة على المواطن الجزائري لم تظهر في الميدان بالقدر الذي هيئت من أجله حتى صائفة 2006، الصائفة التي لم تكن كسابقاتها.

والمشهود له أن مختلف السلطات وفي مقدمتها السلطة التنفيذية كانت قد استنفرت جهودها وعبأت قدراتها بالصيغة التي جعلت نتائجها تبرز للعيان وتظهر في الواقع الحي، وما معالجة ملف الوظيف العمومي والزيادة في الأجور والوصول لأول مرة إلى عقد اقتصادي اجتماعي بين الشركاء المعنيين لدليل على أن بداية هذه الحكومة بداية موفقة مما يجعل الملاحظ السياسي والمتتبع والمهتم والفاخص المختص يحكم أن زرع المخطط الخماسي للتنمية سيؤتي أكله وسيثمر في إنعاش الاقتصاد الوطني سواء في الشمال أو الهضاب أو الجنوب ولنا دليل آخر على نجاعة العمل الحكومي وهو المتمثل في تنزيل المديونية الخارجية من 33 مليار دولار أواخر التسعينات إلى 17 مليار دولار أواخر سنة 2005 إلى أقل من 7 مليار دولار هذا العام قبل اكتماله، وهي السياسة الفريدة من نوعها التي تعتمدها دولة مثل الجزائر والتي سبق لها أن دخلت في نفق المديونية الخارجية ووقعت في فخ إعادة الجدولة وشراك صندوق النقد الدولي.

إنها لمؤشرات تلوح بانفراج الأزمة والخروج منها والقضاء على آثارها بما وضعت عليه أسس برنامج السيد رئيس الجمهورية وهو البرنامج الواعد الذي استكملنا اتباع سبل تطبيقه والذي ينبئنا أن مستقبل البلاد مأمون وهو الأمر الذي يؤكد أننا إذا ما اتبعنا هذا المنهج سوف تكون دنيانا الاقتصادية والاجتماعية بخير كما هي دنيانا الأمنية وعلاقتنا الخارجية بخير.

السيد الرئيس،
يأتي قانون المالية لسنة 2007، والجزائر تعرف

الكيل بمكيالين كما تدعو إلى تحمل فرنسا مسؤولية الاعتراف بجرائمها في الجزائر مادامت تدين جرائم تاريخية في بلدان أخرى.

السيد الرئيس،
فلنكن جميعا في مستوى هذه التحديات والله هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وعاشت الجزائر حرة مستقلة مزدهرة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم، نحيل الآن الكلمة إلى السيد بوعلام لبيد، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد بوعلام لبيد: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛
السيد وزير المالية الفاضل، والوفد المرافق له؛
السادة الوزراء الأفاضل والوفد المرافق لهم؛
أسرة الإعلام؛
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر؛
السلام عليكم ورحمة الله.

سيدي الرئيس،
من الجلي الواضح أن الجزائر بدأت تتلمس عافيتها وراحتها منذ مجيء فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة الذي وعد فوفى والتزم فننجز في شتى المجالات التي تعهد بمعالجة قضاياها الكبرى ذلك أنه عاهد الشعب على أن يعيد الجزائر إلى مكانتها المرموقة بين مصاف الدول وأن تكون منارة في أحداث العالم وقبلة المستضعفين وطالبي النصر والحرية والاستقلال فكان لها ذلك، والتزم بأن يعيد إلى ربوعها السكنينة والاطمئنان فهدأ روع الجزائريين وارتاح بالهم وتنفسوا الصعداء من ضنك الأيام العجاف التي حصدت الأرواح وقوضت أركان المؤسسات وكادت أن تذهب بالسيادة فكان لها ذلك.

والخدمات؛ هذه التدابير التشريعية تعتبر إجراءات تحفيزية ستدفع إلى توفير فرص العمل، ووضع لبنات أساسية للاقتصاد المنتج، مما يستدعي تدعيم القطاع الخاص، باعتباره فاعلا أساسيا في التنمية الوطنية بما يضمن سيرورة التحسن للتحويلات الجارية على أن يبادر القطاع الخاص بخلق الثروة، ويساهم في الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية.

غير أننا نلاحظ أن الرسم على القيمة المضافة في المهن الحرة يتباين بنسب متفاوتة وقد يصل في بعض المهن إلى 17%. فعلى أي أساس يتم ضبط هذا التباين وهذه النسب؟

السيد الرئيس،

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني ترى أن هذه التدابير الإجرائية التحفيزية لا بد أن تتبع بعصرنة الإدارة وتقويتها، وإزالة العراقيل والعقبات أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية المنتجة ومحاربة تأثيرات السوق الموازية، وتدعيم الرقابة في سياق محاربة الفساد والسلوكات المخلة بالاقتصاد الوطني وذلك بتفعيل آليات الرقابة بكل أنواعها لأن فضائح الفساد التي مست المال العام من نهب وسلب ونخر للاقتصاد الوطني تستوجب تحريك آليات الرقابة من المجلس الأعلى للمحاسبة، والرقابة القضائية والرقابة السياسية لأن من حق المواطنين الاطلاع على كيفية صرف المال العام.

السيد الرئيس،

إن تنمية الاقتصاد الوطني واستقراره تركز أساسا على الإصلاح المصرفي وعصرنته وتحسين خدماته، وتقوية وسائل تدخله في تمويل الاقتصاد الوطني، ضمن سياق خفض أسعار الفائدة، مما يساعد على تشجيع الاستثمار المنتج، وتقديم المساعدات اللازمة للإنتاج الوطني للتخلص من التبعية.

وإذا كانت الدولة لم تبخل برصد الأموال عبر قوانين المالية، فإن المؤشرات الاقتصادية الإيجابية تدل على نجاعة السياسة المنتهجة والتي تدفع بالمسار التنموي نحو التقدم والازدهار، ويتأكد هذا

نهضة اقتصادية في ظل الوضعية المالية الجيدة التي تحمل تفاقولا كبيرا يتجسد في التخفيض من المديونية وخدماتها مما يجعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية محررة من التبعية والضغوط المفروضة، ويسمح بالتحكم في التوازنات المالية، كما تتأكد الظاهرة الصحية للوضعية المالية في تنفيذ المشاريع الكبرى، وتنوع الاستثمارات، وجلب المتعاملين الاقتصاديين، مما يقوي ثقة الجزائر لدى المؤسسات المالية الدولية بفضل السياسة الاقتصادية الأكثر رشدا وشفافية.

إن الوضعية المالية المريحة سمحت بإنجاز المشاريع المعطلة بسبب نقص التمويل، وانطلاق مشاريع جديدة اقتصادية واجتماعية ترتب عنها إنشاء مناصب عمل جديدة.

السيد الرئيس،

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني ترى أن الاقتصاد الوطني يعرف مرحلة استقرار ونماء بعد العقبات التي أثرت عليه لسنوات عديدة وهذا بفضل تدابير المصالحة الوطنية والتحكم في المشاريع الجاري إنجازها، واعتماد الانتقائية بالنسبة للبرامج الجديدة، وترتيب الأولويات داخل القطاعات، ومواصلة تدعيم سياسة التشغيل والاستثمارات الشبانية وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، والسعي لضبط آليات اندماج اقتصادنا الوطني ضمن الاقتصاد العالمي القائم على الفعالية والمردودية والتنافسية.

وإذا كنا نتفاعل خيرا بالجهد التنموي المبذول في جميع المجالات الاقتصادية واجتماعية فإننا نرى أن تأطير ميزانية الدولة متوقف على الجباية البترولية، وهي تتأثر بالتغيرات المفاجئة لسوق النفط، وهو الوضع الذي يفرض تنويع مصادر تمويل اقتصادنا بكل أنواع الاستثمار: الفلاحي والصناعي والسياحي والخدمات.

السيد الرئيس،

إن تدابير الأحكام التشريعية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2007 والهادفة إلى تشجيع تأسيس مجموعة الشركات، وإنتاج بعض السلع، وتخفيف الضغط الجبائي، وتنسيق التعريفة الجمركية

الدخل المحتشم، وهذا رغم الزيادات التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية في الفترة الأخيرة والتي مست أجور عمال الوظيفة العمومية ومنح المتقاعدين وأصحاب المعاشات، مما يتطلب التعجيل بإصدار شبكة الأجور والقوانين الخاصة لأسلاك الوظيفة العمومية، وإعادة النظر في الأجر الأدنى المضمون وذلك حتى نعطي لفئة الموظفين حقها في العيش الكريم لأن فئات عديدة هي في أدنى سلم من الأجور كرجال التربية والتعليم الذين يستحقون تكفلا عاجلا وجادا بمطالبهم المهنية والاجتماعية لتمكينهم للتفرغ لتربية الأجيال والإطارات والقيام بالأبحاث العلمية النافعة، كما نلح على رفع منحة الزوجة الماكثة في البيت.

أما فئة الشباب خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني، فإنها مازالت تعاني من مشكل التشغيل فرغم المبادرات التي قامت بها الدولة كتشغيل الشباب، وعقود ما قبل التشغيل إلا أن هذه التدابير الظرفية لم تحل مشكل البطالة مما يستوجب إعادة النظر في ميكانيزمات التشغيل وذلك بتوحيد شبك التشغيل ليشمل كل القطاعات والخدمات من أجل إعطاء شفافية أكثر لهذه العملية الحساسة ومنح ثقة لطالبي العمل.

وإذا كانت الوضعية المالية للبلاد مريحة وتبعث على التفاؤل، فإن نسبة البطالة مازالت عالية لدى الشباب خاصة؟
ونتساءل عن استراتيجية الحكومة لخلق مناصب شغل دائمة؟

السيد الرئيس،

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، تثمن ما جاء في قانون المالية لسنة 2007 من تشجيع لخلق الشغل وتخفيض الأعباء، وتسهيل العلاقات فإننا نلح على اتخاذ التدابير الملائمة لتحسين المرفق العمومي، وتعزيز التنسيق بين الإدارة الجبائية والجمركية في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة ظاهرة التهرب والغش الجبائيين مع تزويد أعوان المراقبة بالوسائل الكفيلة والمساعدة على تحقيق مستحقات الدولة من الجبائية.

التحدي في البرامج الأولية والتكميلية الواضحة المعالم بما تضمنته من وثبة متميزة في تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة سواء في مجال البنى التحتية أو مجال النقل أو ترقية السكن، وتحسين آليات الاستثمار، وتدعيم معتبر للتنمية الزراعية، وتعزيز مخططها الوطني، والتخفيف من حدة البطالة.

وإذا كانت الدولة قد أعطت الأولوية لقطاع الفلاحة الذي استفاد من دعم مالي متميز ومعتبر، لكن الغايات المنشودة في الاكتفاء الذاتي لم تتحقق، والتدابير لم تتخذ لعلاج ظاهرة غلاء أسعار بعض المنتوجات الفلاحية الأساسية لحياة الغالبية من المواطنين.

وإذا كان قطاع السكن بجميع صيغته التساهمي والاجتماعي والريفي قد حظي بعناية الدولة واهتمامها فإننا ننوه ونشيد بالإعانة التي منحها قانون المالية لسنة 2007 لإعادة بناء المساكن تعويضا للشاليهات على إثر زلزال 1980 في ولايات الشلف، عين الدفلى وتيسمسيلت وتيارت.

وتدعيما للسكن الريفي فإننا نلح على رفع قيمة المساعدات المالية الممنوحة لهذا النوع من السكنات، من أجل استقرار السكان في أريافنا ومحاربة ظاهرة النزوح الريفي.

وحفاظا على مدننا التاريخية الكبرى والتي تعرف بناياتها وضعية سيئة قد تنهار في أي لحظة، مما يتطلب تأهيل هذه البنايات بتخصيص غلاف مالي وبرنامج خاص لترميمها كإجراء وقائي يحافظ على طابعها المعماري والتاريخي.

السيد الرئيس،

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني ترى أن التحسن الملحوظ في جل القطاعات الوطنية والتي انعكست مؤشراتها الإيجابية على حياة المواطنين، وما دامت الجزائر تعرف وضعا ماليا مريحا مقارنة مع السنوات الفارطة، غير أننا نرى أن شرائح كاملة من المجتمع لم تلمس هذا التحسن، مما يتطلب التعجيل في معالجة مشكل الفقر والتهميش والإقصاء يضاف إلى ذلك أن الأجر الأدنى المضمون أصبح لا يلبي حاجيات العامل للعيش الكريم وإن الموظف الذي يعتبر عون الدولة يعاني هو الآخر من

دولار في نهاية سنة 2006 مقابل 56.02 مليار دولار في ديسمبر 2005.

– انخفاض المديونية الخارجية بتسديد مسبق لأكثر من 12 مليار دولار ولا يزال العمل على التسديد جاريا وصولا إلى 5 ملايين دولار.

– استقرار معدل التضخم في حدود 3% وقد جاء هذا بفضل سياسة نقدية فعالة.

– ارتفاع ميزان المدفوعات وهذا بزيادة حجم الصادرات من المحروقات.

– استقرار سعر الصرف في حدود 74 دينارا للدولار الواحد.

– تسجيل الشطر الثاني لبرامج الجنوب والهضاب العليا وكذا البرامج السنوية للمخططات المشتركة للتنمية وصيانة الطرق وتخصيص الصناديق القطاعية.

– مراجعة الحصص النسبية للرسم على القيمة المضافة الداخلية والتابعة للبلديات.

– رفع أجور مستخدمي الوظائف العمومي والحد الأدنى لمنح التقاعد والمواطن الجزائري يدرك جيدا بأن هذا الموضوع كان دائما من ضمن اهتمامات فخامة رئيس الجمهورية.

تطبيق المرحلة الثانية من مخطط تفكيك التعريفات الجمركية ابتداء من شهر سبتمبر 2007 والمحدد في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

كما يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2007 ضمن متابعة تنفيذ الأهداف الكبرى للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة الممتدة بين سنة 2005 إلى سنة 2009 والذي يسهر على تطبيقه فخامة الرئيس، وهو يأتي – كما سبق الذكر – في ظروف تؤثر بالخير والاستقرار قصد إعادة التوازن وذلك باتباع منهجية فعالة تهدف إلى تقليص الفوارق الجهوية وتحقيق توزيع متوازن للموارد ولا يتأتى ذلك إلا بتأهيل اقتصادنا ووضع آليات دقيقة لإنعاش الاستثمار وإقامة علاقات تتسم بالثقة والشفافية والحفاظ على التوازنات الإجمالية للاقتصاد الوطني وتحديث الإطار القانوني والمؤسساتي لاقتصاد بلادنا.

– التكفل بالاحتياجات المتنامية في مجال التربية والتكوين.

آملين أن تنعكس الآثار الإيجابية لهذا القانون على الحياة الاجتماعية للمواطن في كنف الأمن والاستقرار وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وبناء مجتمع راق ومزدهر، وشكرا لكم على كرم الإصغاء، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني والآن أحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم بولحية عن المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي.

السيد إبراهيم بولحية: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛
السادة الوزراء ممثلي الحكومة والوفد المرافق لهم؛

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

أسرة الإعلام الكريمة.

إن المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي وهي تشارك في مناقشة وإثراء قانون المالية لسنة 2007 ترى أن السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر والتي اعتمدت أساسا على تصحيحات هيكلية وتوازنات مالية حققت نتائج إيجابية وملحوظة ساهمت في تعزيز الاستقرار المالي الذي برز أكثر في بدء التحرر من المديونية الخارجية.

إن المؤشرات الاقتصادية الحالية توضح مدى التقدم الذي أحرزه الاقتصاد الوطني في ظل تنمية شاملة ومستدامة خاصة التنمية المحلية التي يحرص عليها أشد الحرص فخامة السيد رئيس الجمهورية والتي تدعمت ببرنامجين تكمليين للجنوب والهضاب العليا بهدف ترقية الظروف المعيشية لمواطني المناطق النائية في الجزائر العميقة.

لقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2007 في إطار مؤشرات اقتصادية ومالية تتسم أساسا بمتابعة اتجاه تعزيز التوازنات المالية في إطار اقتصاد كلي شامل تميز بارتفاع احتياطي الصرف إلى 70.3 مليار

مسعى سياسة الإدماج المهني والتحفيز على إحداث مناصب عمل والحفاظ عليها للتقليل من حدة البطالة التي يعاني منها الشباب الجزائري.

في مجال تشجيع الاستثمار، في المجالات الحيوية التي لها علاقة مباشرة بتحسين ظروف معيشة المواطن، جاء في المادة 90 من المشروع أنه تستفيد من القروض الممنوحة من طرف البنوك لمؤسسات قطاع الطاقة ومن تخفيض في معدل الفائدة بالنسبة للمشاريع التالية: إنتاج الكهرباء، نقل الكهرباء، الغاز، التوزيع العمومي للكهرباء والغاز وهذا ما يطمئن المواطن باستقرار سعر الكهرباء واقترح تخفيضها في مناطق الجنوب.

ومن أهم ما جاء به أيضا قانون المالية في شقه الاجتماعي، دعم سياسات الإسكان في المناطق التي مستها الكوارث الطبيعية وما يقدمه من دعم في البناء والذي نقترح أن يوسع إلى باقي الولايات التي مستها الكوارث الطبيعية.

السيد الرئيس،

لقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2007 باعتمادات مالية تعد استمرارية لانطلاق عملية التنمية الشاملة وتشجيع سياسة الاستثمار وترقيته وتشجيع التشغيل ودعم إنجاز مشاريع وإنتاج السلع والخدمات وتنويع مصادر التمويل وعصرنة الإدارة الجبائية وتنسيق التعريفية الجمركية وتبسيط النظام الجبائي.

كما جاء مشروع قانون المالية على معدلات تخفيض تشجع لا محالة على إنتاج السلع والخدمات مما يرمي بظلاله على تحسين ظروف معيشة المواطن في انتظار تدابير تشريعية أخرى إذ لا يمكن الإنعاش الكلي للاقتصاد الوطني في فترة وجيزة، بل يجب الاستمرار في العمل والتخطيط وفقا للمستجدات المحلية والدولية وهذا بتكاتفنا جميعا والتفافنا حول البرنامج القيم لفخامة الرئيس الذي أثبت فعاليته ونجاعته في أكثر من مجال.

وعلاوة على ما تقدم فإن مشروع قانون المالية لسنة 2007 سعى إلى تطوير السياسة الاجتماعية من خلال:

- إزالة الضغوطات في مجال الموارد المائية.
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.
- التحكم في تنفيذ البرنامج وتجنيد وسائل الإنتاج للالتزام بالآجال المحددة.
- نسجل بأن هناك إجراءات جبائية عديدة مسجلة في قانون المالية الحالي منها:
- تبسيط النظام الجبائي وجعله أكثر قبولاً وشفافية، تم فيه تخفيض الأعباء الجبائية باعتماد أكبر للعدالة الجبائية الخاصة باعتماد الضريبة الجزافية بشكل واسع في النشاط الاستثماري المحفز للتشغيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكوين المهني والنشاط الثقافي.
- تخفيض الضغط الجبائي.
- تنسيق التعريفية الجمركية وهذا بقصد دعم إنجاز المشاريع.

- دعم إنتاج السلع والخدمات وهذا ما من شأنه أن يشجع على توفير فرص العمل والدفع نحو عملية الإنتاج وترشيد الاستهلاك.

إن قانون المالية يعكس إرادة الدولة في الإنجاز الأحسن لأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو وهذا بإعادة التوازن الإقليمي وتحسين إطار معيشة المواطن والتكفل بالحاجيات المتنامية في كافة المجالات ذات الصلة فمثلا في مجال مكافحة البطالة وتشجيع التشغيل، جاء في المادة 60 من هذا المشروع أنه من أجل السماح للصندوق الوطني للتأمين على البطالة للقيام بمهمته الجديدة المتمثلة في ترقية المؤسسات المصغرة والمساهمة كليا في تجسيد أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009 لفخامة رئيس الجمهورية تم تمديد مجال الاستفادة من الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المحققة في إطار تدابير دعم إنشاء الأنشطة من طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة في الاستثمارات المعتمدة إلى غاية 31 ديسمبر 2009، جاء كذلك في المادة 71 من المشروع أنه تستفيد من تخفيض على الدخل الإجمالي أو من الضريبة على أرباح الشركات والمؤسسات التي تنشئ أو تحافظ على مناصب عمل جديدة ويندرج هذا الإجراء ضمن

الاستثمار وبين التنمية الاجتماعية اعتمادا على التوزيع العادل المبني على مفهوم التنمية البشرية كمؤشر حاسم لوصف درجة تطور المجتمعات كما أننا نؤمن أنه لا مستقبل لأي تنمية اقتصادية تترك على الهامش فئات عريضة من المجتمع تتفرج على تراكم الثروات ومظاهرها الجذابة دون أن تتمكن من الاستفادة من خيرات بلادها، ولذا يتعين تبني سياسات تهدف إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين ولا يتأتى ذلك إلا بالتصدي للحد من العجز المسجل في مجالات السكن ومناصب الشغل والصحة والخدمات وضرورة استغلال الثروات السياحية التي تزخر بها بلادنا.

وفي الختام - السيد الرئيس، معالي السادة ممثلي الحكومة - تبقى الدعوة ملحة إلى الجميع سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية وشركاء سياسيين إلى العمل الدؤوب والالتزام من أجل خدمة المواطن الجزائري مركز كل اهتمام ومصدر كل سلطة.

تكتيف المجهودات المبذولة من أجل إنجاز سياسة السلم والمصالحة الوطنية التي تهدف إلى نشر ثقافة التسامح ونبذ ثقافة الحقد، وحقن دماء الجزائريين مع العمل من أجل إقامة الحكم الرشيد المبني على احترام قيم الديمقراطية والشفافية والمساءلة وحكم القانون الذي يقتضي أن يكون فيه كافة المواطنين والمؤسسات العامة والخاصة بما فيها الدولة مسؤولين أمام القانون الذي وحده يضمن التقيد بمبادئ تفوق القانون والمساواة أمامه وتطبيقه بمسؤولية وعدالة وشفافية.

كل هذا من أجل إقامة دولة القانون التي تتكافأ فيها الفرص بين جميع أبنائها، وصولا إلى حياة كريمة.

ضرورة تكاتف جهود الجميع للتصدي لكل الظواهر السلبية التي أصبحت تشغل بال المواطن الجزائري وخاصة ظاهرة المساس بالمال العام وهو ما يمثل قمة الفساد الذي يعتمد على الرشوة والابتزاز واختلاس الأموال العمومية واستغلال النفوذ تحقيقا للمآرب الشخصية والمنفعة الخاصة، واعتبار ذلك جريمة خطيرة تمس بمقدرات وأموال الشعب والذي

1 - البناء والتحديث الاقتصادي،
2 - تطوير النسيج الإنتاجي الذي يصب في خدمة الثروات،
3 - التنمية الاجتماعية اعتمادا على التوزيع العادل المبني على مفهوم التنمية البشرية كمؤشر حاسم لوصف درجة تطور المجتمعات.
كما حددت نقاط هامة تستجيب لتطلعات الاقتصاد الوطني والمواطن من جهة أخرى وهي كما يلي:

- 1 - تخفيض الضرائب والرسوم.
- 2 - تحفيزات للشباب.
- 3 - التخفيض في المواد الواسعة الاستهلاك.
- 4 - التحفيزات في عالم الشغل.
- 5 - القضاء على آثار الكوارث وتغطيتها من الخزينة العمومية.

أما فيما يخص الاقتصاد الكلي والتوازنات الجديدة من خلال تحسين:

- 1 - ظروف معيشة المواطن.
- 2 - تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.
- 3 - استقرار معدل التضخم المالي.
- 4 - كما نسجل بارتياح أنه في قانون المالية الحالي نجد ارتفاعا في معدلات ميزانية التجهيز على معدلات ميزانية التسيير وبالتالي تجاوز الأفكار المغرضة المشككة.

وفي الأخير نرى بأن الاستحقاقات القادمة تتطلب من الجهاز التنفيذي والشركاء السياسيين - وأؤكد الشركاء السياسيين - التجند لترجمة وتنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي التف حوله الشعب الجزائري سنة 2004 بما يقارب الإجماع، ويلمس المواطن الآثار الإيجابية لإنجاح الاستحقاقات والاستشارات الشعبية اعتمادا على أن الشعب هو مصدر السلطات واسترجاعا لثقة المواطن في مؤسساته.

إننا نلح كمجموعة برلمانية للثلث الرئاسي ونحن مجندون لإنجاح برنامج فخامة الرئيس بضرورة التلازم بين مفهوم البناء والتحديث الاقتصادي وتطوير النسيج الإنتاجي الذي يصب في خدمة

الذي ساند السيد رئيس الجمهورية إلا أن نعبر عن ارتياحنا العميق للتجسيد الميداني لبرنامجنا؛ برنامجنا ساهم حزبنا في ترقيته أثناء الحملة الانتخابية لسنة 2004.

بالفعل، وبعد البرنامج الخماسي لدعم التنمية جاءت خلال هذه السنة البرامج الخاصة بولايات الجنوب وولايات الهضاب العليا، وهذه البرامج الثلاثة قد أتت بوسائل تحقيق التزامات رئيس الجمهورية سواء تعلق الأمر بمليون سكن أو بمليون منصب شغل أثناء الخماسي أو تعلق الأمر كذلك بالعديد من المرافق العمومية في مجالات الري والنقل والتكوين وغير ذلك من القطاعات والمرافق.

وإننا سعداء بهذا الوفاء بالوعد في الميدان ليس من منطلق مساندة حزبنا لرئيس الجمهورية فحسب بل أيضا كون الرهان هنا ليس إلا مستقبل شعبنا وبلادنا، وفي نفس النظر لمسار بلادنا التنموي، لا يسعنا كذلك إلا أن نقول بأن هذه البرامج تقطع كل يوم أشواط هامة في تجسيدها ميدانيا، وأحسن دليل على ذلك هي تلك التقارير الإعلامية التي تختتم جلسات تقييم عمل مختلف القطاعات والتي تمت بإشراف وسلطة ورقابة فخامة السيد رئيس الجمهورية شخصيا، ومن دون شك أن الأخبار التي وردت من رئاسة الجمهورية مؤخرا حول قطاعات البناء - على سبيل المثال فقط - تكون قد حملت آمالا للمواطنين والمواطنات وهي أبناء تؤكد أن إنجاز أكثر من مليون سكن أصبح ورشة حقيقية في الميدان، ونحن نتحدث عن تجسيد البرنامج الخماسي لرئيس الجمهورية في مجال التنمية لا يسعنا كذلك إلا أن نعبر عن ارتياحنا حوله فيما يتعلق بالجانب المالي.

هكذا وفي تجربة دون سابقة لها رأينا قانون المالية التكميلي لهذه السنة ومشروع قانون المالية لسنة 2007 قد جاء بكل رخص إنجاز البرامج لكل ما تقرر من طرف الدولة على المستوى الوطني أو الجنوب الكبير أو الهضاب العليا. ومن ثمة لم تبق حجة أو فرصة للتقصير في ضمان أو تسريع وتيرة الإنجازات.

كما أننا في التجمع الوطني الديمقراطي مرتاحون

نحن مؤتمنون عليه ونعتقد - سيدي الرئيس - أن المساس بالمال العام جريمة لا يمكن أن تتقدم بالزمن، وندعو إلى تكريس هذا المبدأ في منظومتنا القانونية، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد إبراهيم بولحية عن المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي. أحيل الكلمة الآن إلى السيد امحمد فازوز، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

السيد امحمد فازوز: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ سيدي الرئيس الفاضل؛ السادة الوزراء؛ زميلاتي زملائي؛ السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية المحترمة؛ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أود أن أتوجه لشعبنا الأبدي بأخلص الأمنيات والتعاني بمناسبة عيد الفطر المبارك وعيد الثورة المضفرة؛ مع وقوفنا وقفة ترحم على أرواح شهدائنا الأبرار وشهداء الواجب الوطني كما نندد بالإرهاب الهجمي الرافض ليد الشعب الممدودة في إطار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وعلى إثر العمليات الإرهابية الإجرامية الأخيرة؛ لا يسعنا إلا أن نترحم على الضحايا.

الوقفة نفسها وقفة عرفان وتقدير منوهين بالدور الكبير والعظيم لمختلف أسلاك أمن الجمهورية من جيش وطني شعبي ودرك وطني، أمن وطني، حرس بلدي ومقاومين في التصدي ومحاربة الإرهاب والجريمة، راجيا من المولى عز وجل أن يبقي بلادنا في مأمن من كل أذى وفي استقرار وطمأنينة وخير وازدهار بفضل جهود بناتها وأبنائها المخلصين.

سيدي الرئيس،

إن نقاشنا اليوم حول القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية فرصة لتقييم مسار بلادنا في هذا المجال ولا يسعنا في التجمع الوطني الديمقراطي

وتحسين طرق الرقابة للابتعاد عن عملية التقييم المالي للمشاريع المنجزة من التأخرات والتي هي في الواقع كذلك فرص للتلاعب بالمال العام عبر صفقات مغشوشة ومشبوهة.

2 - إن العدد الضخم للمرافق العمومية المسجلة في الخماسي، وكذا آلاف الملايير من الدينارات المجنّدة لتمويلها هي معطيات فتحت شهية الراشدين والمرتشين لتبديد المال العام.

ومن ثمة وخاصة وأن الدولة تسترجع قواها بعد أزمة طويلة؛ فإننا في التجمع الوطني الديمقراطي نساند ونناشد مكافحة الرشوة والاختلاس بدون هوادة أو رحمة ولا يسعنا إلا أن نحیی عزم السيد رئيس الجمهورية في هذا الكفاح ضد الفساد، وأن ننوه بتجنيد وجهود العدالة الجزائرية في هذه المعركة وأن نعمل على توسيع هذا العزم والجهد في كل أوساط الإدارة الجزائرية.

3 - فيما يتعلق بهذه التوصيات لضمان فعالية كاملة لبرنامج الخماسي التنموي؛ فإن التجمع الوطني الديمقراطي يناشد إلى اتخاذ الإجراءات والقرارات التي يجب أن ترافق الإنجازات، فننصح الحكومة ونناشدها لفتح مناصب مالية والحرص على تكوين عشرات الآلاف من الأعوان والموظفين الضروريين لتأطير ما ينجز وسينجز من ثانويات ومستشفيات وجامعات ومرافق أخرى لكي نتعد عن الحال المعروفة والمتمثلة في فتح مرفق عمومي جديد يسعد به المواطن ويبقى في كثير من الأحيان بدون إطارات أو بدون فعالية، ومن ثمة يحدث هذا الوضع تدمرا لدى المواطنين.

كما نناشد الحكومة أن تحرص من الآن على ضبط وضع آليات التسيير لبعض المرافق العمومية الثقيلة، فلا معنى لإنجاز الطريق السريع أو ميترو العاصمة أو محطات تحلية مياه البحر إذا لم نتأهب من الآن لخلق آليات تسييرها بالكفاءات اللازمة والطرق المتماشية مع اقتصاد السوق لأن العكس قد يكون فقط بعد عدد من السنوات تبذير مئات الملايير من الدينارات ومرافق عاطلة أو متدهورة.

سيدي الرئيس،

وبعدما عبرت عن سعادتها لأسباب عديدة وأوصت

للاعمدات المالية الضخمة التي سجلت في باب الاستثمارات لتمويل هذا البرنامج الخماسي، اعتمادات تقترب من 5000 مليار دينار جزائري في قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ومشروع قانون المالية لسنة 2007 وذلك حجم لم تحظ الجزائر بتجنيد سابقا حتى طوال عشرية كاملة.

وإن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي ترحب بهذه المعطيات ليست كطرف في التحالف الرئاسي فحسب بل كون هذه المعطيات تبشر بمستقبل واعد لشعبنا ونحن نتكلم عن مصادر الارتياح يجب أن نضيف الضمان المالي الموجود لتجسيد البرنامج الخماسي الرئاسي للتنمية وذلك من خلال الرصيد الموفر على مستوى صندوق ضبط الإيرادات والذي يجتاز حاليا 2500 مليار دينار جزائري وهنا أقول أيضا العودة للذاكرة لمنفعة كون مثل هذا المبلغ يجتاز ثلاث سنوات من جميع الموارد المالية للبلاد في ماضٍ جد قريب ونحن اليوم نتحدث عن هذا المبلغ لادخار وضمان بلادنا، كما نثمن النتائج الهائلة لتسيير المديونية الخارجية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 07 مليار دولار في جوان 2006. واليوم نتكلم عن 04 مليار دولار وهذا مكسب كبير مما يسمح لنا بأن نعتبر هذه الاستراتيجية (إستراتيجية الدفع المسبق) تحقق في آخر المطاف التحكم في القرار السياسي للبلاد وتحرير الأجيال القادمة من كاهلها وتخفف على ميزانية الدولة لتمويل عملية جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

سيدي الرئيس،

بعدما تحدثنا عن مصادر ارتياحنا حول مستقبل تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية؛ قد يكون اجتهادنا ناقصا إذا لم نجلب الانتباه للنقائص التي لاتزال تتطلب جهدا خالصا، واحتراما للوقت المسموح سأختصر هنا في ثلاثة مجالات:

1 - يجب على السلطة التنفيذية مركزيا ومحليا أن تسهر بكل شدة على احترام الأجال المسطرة لإنجاز البرامج المختلفة.

فضمان الواردات المالية يبطل اليوم أي حجة كانت، ومن ثمة يجب تجنيد العنصر البشري

ببعض الإجراءات لمرافقة برنامج التنمية الوطنية؛ فإن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي ترى أن هذا النقاش حول مشروع قانون المالية فرصة مناسبة للإدلاء ببعض آرائها حول مستقبل اقتصادنا.

إننا في التجمع الوطني الديمقراطي ضد الطرح الذي يتكلم عن بحبوحة مالية في البلاد، طرح انتحاري كونه يُضعف تعبئة القدرات، طرح تكذّبه - قطعا - الوقائع.

لقد سمعنا نغمات حول برميل ذاهب إلى سعر 100 دولار وهي نغمة سُمعت في البلاد في بداية الثمانينات ونحن نشهد فقدان برميل النفط ربع سعره في أقل من ثلاثة أشهر.

إننا ندعو الله عز وجل أن يبقي برميل النفط في أعلى مستوى ممكن لأطول مدة ممكنة ولا يجب أن نكتفي بالدعاء فقط بل يجب أن نسهر ونعمل من أجل تحرير البلاد من التبعية القاتلة للنفط ومن تنمية هشّة في كل مرة.

إن هذه المعركة التنموية تتطلب التضحيات والمثابرة، وقد يراها البعض من المعارك غير الممكنة، ولكن مهما كان الجهد المطلوب ومهما كانت التضحيات الضرورية فلم ولن نكون في مستوى تطلعات شعبنا العظيم الذي قدم التضحيات الجسام من أجل استرجاع استقلال الجزائر وتحقيق تنميتها وتقدمها.

إن الرّهان يكمن اليوم في الابتعاد عن الخطاب الديماغوجي من جهة؛ والتمسك بشمولية النهج الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

فالابتعاد عن الديماغوجية يتطلب - على سبيل المثال - عدم نحر المؤسسات الاقتصادية الفاقدة لكل توازناتها المالية وذلك حرصا على الأوضاع الاجتماعية للطبقة الشغيلة.

لذا نرى أنه من واجبنا أن نلح على ثلاثة إجراءات هنا، سعيانا للمساهمة في الجهود التي ستحرر الجزائر من التبعية للنفط:

1 - يجب على الدولة أن تحرص على تجنيد موارد مالية هامة من الخزينة العمومية وميزانية الدولة لإعطاء دفع للإنتاج الوطني خارج المحروقات والذي

على سبيل المثال وليس الحصر:
أ. المساهمة في تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة؛

ب. المساهمة في تخفيض كلفة القروض للاستثمار في المؤسسات وكذا الأعباء الجبائية على مستوى الوحدات الإنتاجية؛

ج. المزيد من الدعم المنطقي لخلق مناصب شغل على مستوى المؤسسات الاقتصادية أو بالمبادرة المباشرة من طرف طالبي العمل.

ونشير هنا أن جميع هذه الإجراءات عرفت في بلدان أخرى وساهمت في الإقلاع الاقتصادي الحقيقي وحتى في دول أوروبية.

د. برمجة برنامج خاص بالمناطق الجبلية كبقية البرامج الأخرى.

إن الجزائر تملك اليوم - ظرفيا - الوسائل والموارد المالية، التي تسمح بمثل هذا التحفيز الاقتصادي وما ستجند الخزينة العمومية من دعم مالي لهذا الإقلاع الاقتصادي لا يمثل في الواقع إلا ادخارا مسبقا لموارد مستقبلية سواء تعلق الأمر بمدخيل جبائية أو تعلق الأمر بتشغيل المواطنين، ومن جراء ذلك تخفيف مصاريف التضامن الوطني.

2 - إن التجمع الوطني الديمقراطي يناشد بإلحاح للإسراع في إصلاح الجبائية المحلية، صحيح أن التجمع الوطني يساند إصلاح ميزانية الدولة، غير أن هذا التطور والإصلاح يبقيان بدون جدوى إذا لم يتكفل بالمالية المحلية.

صحيح أن التجمع الوطني الديمقراطي يناضل من أجل تقسيم إداري جديد، لكن هذه العملية ستبقى بدون جدوى إذا لم نتكفل جديا بالموارد المحلية، وأحسن دليل على ذلك هو وضع البلديات التي يعرف أكثر من ألف منها عجزا ماليا خانقا جعل مبدأ اللامركزية مجرد حبر على ورق.

صحيح أننا في التجمع الوطني الديمقراطي نساند ترقية الديمقراطية التعددية وتمثيل المجتمع من خلال المجالس المنتخبة وكذلك نساند إصلاح القوانين الأساسية للمجالس البلدية والولائية، غير أن هذا الإصلاح يبقى مشلولًا طالما لم نصل بالبلاد إلى

– إن الجزائر التي تخوض اليوم معركة المصالحة الوطنية تسعى إلى مصالحة الجزائريين مع الذات وإن هذا الرهان التاريخي الذي رفعه السيد رئيس الجمهورية والذي نسانده وبقوة والذي يلتف حوله الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة؛ هو رهان يتطلب وسائل ومثابرة لتجسيده.

إن المثابرة نضال وعمل يومي وإن الوسائل موضوع نقاشنا اليوم حول موضوع قانون المالية للسنة القادمة، ذلكم ما جعلنا في التجمع الوطني الديمقراطي نصاحب دعماً لهذا النص ببعض الإلحاحات والاقتراحات للمزيد من الفعالية في نهج تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية والوصول إلى مبتغاه المنشود وهو مصالحة الجزائريين مع الذات في بلد يزخر بتنمية مستدامة ويرتكز على ديمقراطية محمية من هشاشة تقلبات سعر برميل النفط.

تلكم هي نظرتنا وتصورنا لتعزيز الاستقرار والسلم وتمكين التنمية الشاملة والمستدامة ودعم الإصلاحات في بلادنا وهي حتمية لا مفر منها. شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد امحمد قازوز، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، والشكر موصول لكل السادة رؤساء المجموعات على جهودهم واجتهادهم واحترامهم للوقت المحدد، كذلك لن يفوتني توجيه الشكر لكل من شارك في هذا النقاش وأثراه بأفكاره وملاحظاته.

غدا سوف نستمتع إلى ردود السيد وزير العدل، حافظ الأختام والسيد وزير المالية، والجلسة ستكون على الساعة التاسعة والنصف صباحا، شكرا للجميع، رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثلاثين صباحاً**

إعطاء الهيئات المحلية المالية الضرورية مع تحميلها القرار والمسؤولية في بعض المجالات.

إن إصلاح الدولة والحكم الراشد وكل هذه التسميات التي يضطلع شعبنا بمحتواها هي أفق ترتكز في جانب واسع على إعادة النظر في منظومة الجباية وإعادة الاعتبار لمالية الجماعات المحلية ومن ثمة إدخال المنطق والعقلانية في التسيير عبر مختلف ربوع الوطن.

3 – إننا في التجمع الوطني الديمقراطي نلح على رعاية الطليعة الوطنية والعناية الخاصة بالكفاءات الوطنية في كل المجالات.

لقد رحبنا بقانون الوظيف العمومي ولقد رحبنا كذلك بنتائج الثلاثية الأخيرة فيما يتعلق بالقدرة الشرائية للعمال، وهي إجراءات تأتي من وقت لآخر في بلادنا.

كما نبارك إبرام العقد الاقتصادي والاجتماعي لكن التحدي الجديد والضروري اليوم يكمن في التكفل بطليعة البلاد من إطاراتها والنخب، وهذا التحدي هو أمر تفرضه الوقائع اليوم، وسنذكر منها هنا بعض الحقائق:

– إن الدولة وهي تسعى اليوم إلى الحد من هجرة الإطارات، ستقدم لا محالة على جرد القدرات البشرية اللازمة للتكفل بمهامها؛ ومن هنا يتوجب عليها مراجعة مكان الإطار في جميع القطاعات.

– إن إنجاح الإصلاحات والتكفل بمهام الدولة في مختلف القطاعات والمجالات هي الحتميات التي لا مفر منها لكي تصل الجزائر إلى الإقلاع الاقتصادي الحقيقي، وكل هذه التحديات لا يمكن تجسيدها من طرف الدولة بدون كفاءة وفعالية إطاراتها.

– إن الاستقرار في جميع البلدان وخاصة تلك البلدان التي ترتكز على الديمقراطية هو تحدٍ يتطلب وجود وحيوية الطبقة المتوسطة، وهذه الطبقة تتكون أساسا من إطارات البلاد وأغلبهم في صفوف الدولة.

ومن ثمة يصبح واضحا أن ترقية الديمقراطية وجعلها نعمة للبلاد بعيدا عن التطرف وأي شكل كان يجعل من الضروري اليوم التكفل بالطبقة المتوسطة وترقية مكانة الطليعة الوطنية من إطارات وكفاءات.

**محضر الجلسة العلنية العاشرة
المنعقدة يوم الأربعاء 23 شوال 1427 هـ
الموافق 15 نوفمبر 2006م**

من خلال النقاش الذي كان مثمرا وشيقا في نفس الوقت، وأخذت من هذا النقاش ما يغذي الحكومة ويغذيها من أفكار وتوجيهات وتوصيات نعمل على أساسها إن شاء الله؛ ونأتيكم - شيئا فشيئا - بوثائق ونصوص وقرارات ترضي - من خلالكم - المواطنين مهما كانوا وأينما وجدوا في كل ولايات وجهات الوطن العزيز.

السيد الرئيس، نظرا لكثرة عدد الأسئلة فلا بد أن أختصر، وأتوجه مسبقا إليكم بالاعتذار لعدم إعادة الإجابة على كل الأسئلة التي أجبت عليها من خلال نقاش اللجنة المحترمة التي سجلت على لسانها الأجوبة.

أخذت منها - وإن شاء الله سوف يرضيكم - حتى أرتب الأجوبة حسب التسلسل، كالآتي:
أولا، مثلما طلبتم من الحكومة - وهو طلب معقول - نبداً ببعض المعلومات التي تخص 2005 وتنفيذ ميزانية 2005 في الميدان.

ثم بعد ذلك نتطرق إلى قانون المالية في حد ذاته وندرسه من زوايا مختلفة وخاصة منها ما يمكننا من تطبيق سليم لهذا القانون في الميدان لأن هذا راجع لاهتمامات مجلس الأمة خاصة واهتمامات المواطنين بصفة عامة بما فيها تدعيم الرقابة وتفعيل النفقات العمومية في الميدان بصفة أوسع.

طبعاً نأتي إلى بعض الأسئلة التي تهم بعض القضايا أو بعض الولايات ونعطي ما يمكن من معلومات تخص بعض الولايات والأسئلة الدقيقة التي تخصها تعتبر قابلة للتوسيع والتدقيق من خلال علاقات مباشرة ما بين وزارة المالية بصفة عامة وما بين أعضاء الحكومة المعنيين والسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

فنأتي إن شاء الله إلى الخلاصة التي سوف تكون في نفس الوقت خلاصة للجميع وكما قلت فقد تغذينا من تدخلاتكم وكانت الخلاصة بالأمس تأخذ بعين

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد مراد مدلسي، وزير المالية.

**إفتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الثانية والخمسين صباحاً**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيد وزير المالية ومساعديه وبعد النقاش الذي جرى حول نص قانون المالية؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة الاستماع إلى رد السيد الوزير على أسئلة وانشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

بالنسبة للملفات الخاصة بالعدالة؛ فقد اتصل بي السيد وزير العدل، حافظ الأختام ولأسباب قاهرة صعب عليه الحضور وطلب منّي الاعتذار لكم، وبالنظر للأهمية التي يوليها للموضوع طلب منّي - لحرصه كثيراً - على أن يردّ شخصياً على مختلف الأسئلة والانشغالات التي كانت موضوع طرح في هذه القاعة. وعليه فسأمكن السيد وزير المالية من أخذ الكلمة للردّ على الأسئلة والانشغالات التي جاء بها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة في الجلسات السابقة، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باديء ذي بدء أتوجه لكم بالشكر الجزيل لما قدمتموه من تدعيمات لقانون المالية هذا لسنة 2007

أساس 19 دولارا أمريكيا لبرميل البترول، وفي نفس الوقت سجلنا عجزا بـ 385 مليار دينار جزائري وفي نفس السنة سجلنا موارد إضافية في صندوق ضبط الإيرادات تساوي 1368 مليار دينار جزائري، إذن فالأمور واضحة: من جهة عجز صناعي شاذ مقدر بحوالي 380 مليار دينار جزائري ومن جهة أخرى أدخلنا في صندوق ضبط الإيرادات مبلغ العجز هذا مضافا إليه 1000 مليار دينار جزائري.

إذا فصلنا بين ميزانية الدولة في قُطبيها: التسيير والتجهيز؛ نستطيع القول بأن في سنة 2005 تجاوزنا شيئا ما 100% بالنسبة للتسيير وتجاوزنا شيئا ما 90% بالنسبة للتجهيز، وهذه أرقام نعتبرها جد ممتازة وقياسية نوعا ما.

لكن نتساءل - في نفس الوقت - هل تمكنا من تطوير هذه الأرقام في السداسي الأول من سنة 2006؟ نعم بالنسبة للسداسي الأول من سنة 2006 نرى بالمقارنة مع السداسي الأول لسنة 2005 أن مستوى النفقات أي المصاريف قد تطور بصفة ملموسة - إذا أخذناها بعين الاعتبار - وخاصة المصاريف المتعلقة بميزانية التجهيز.

في نفس الوقت لا بد أن أصرحكم بأن سنة 2006 لا تسمح لنا بتحقيق نفس النسب التي ذكرتها وهي 90% لتحقيق برنامج التجهيز الخاص بسنة 2005، لماذا؟ لأسباب جد واضحة: لأن قانون المالية لسنة 2006 تقريبا ضاعف ميزانية الدولة للتجهيز مرتين وبالتالي وما دام قد انطلق في الإنجاز في السداسي الثاني فمن غير الممكن أن نحصل على نسبة تنفيذ البرنامج في سنة 2006 بنفس النسب التي سجلت في سنة 2005، لكن إذا خرجنا من حيز النسب وأخذنا فقط حجم المصاريف فنجد سائرا وسيزداد ويتطور أكثر في سنة 2007 إن شاء الله لأن 2007 سوف تكون سنة الانطلاقة الفعالة للمشاريع الكبرى المعروفة خاصة المتعلقة بالنقل بمفهومه العام: الطريق السريع والسكك الحديدية خاصة؛ هذا بالنسبة لـ 2005 و2006. أما بالنسبة لقانون المالية لسنة 2007؛ نتساءل دوما بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن قدراتنا المالية حتى نغذي البرامج الطموحة جدا، وفي نفس الوقت

الاعتبار كل جوانب الانشغالات التي تجعل الحكومة ترتاح مرة أخرى إلى حد بعيد لمضمون تدخلاتكم وتدخلات رؤساء الكتل الذين تدخلوا بالأمس بروح مسؤولة جد عالية.

سنة 2005: أولا أشير بصفة واضحة إلى أن علاقات الحكومات والبرلمانات التي تسلسلت كانت علاقات طيبة ولكن في نفس الوقت كانت هناك إرادة من الطرفين حتى تتمتع هذه العلاقات شيئا فشيئا، ونحن على يقين أن هذه العلاقات لا بد أن تقوى في المستقبل إن شاء الله من خلال تأطير عام وحديث للإطار القانوني الخاص بقوانين المالية.

هذا طلب من البرلمان وكان له رد فعل من طرف الحكومة في 2006 والتزامها في نفس السنة وحتى نأتي بتأطير القانون القاعدي للقوانين المالية سنأخذ على عاتقنا وإن شاء الله نأتي بهذا المشروع في أقرب وقت.

لكن هذا لا يعني أننا لم نعط كل المعلومات للبرلمان بل بالعكس فكل سنة نتقدم بقانون المالية للسنة المقبلة وفي نفس الوقت نتقدم بما جاء في قانون المالية السابق، وأشير بصفة واضحة إلى أن لجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني لها كل التفاصيل بالنسبة لتنفيذ قانون المالية لسنة 2005 مثلا وبالتفاصيل. معناه التفاصيل التي تكون تابعة لكل قطاع وكذلك التابعة لكل ولاية، فمن البديهي أن تسلّم هذه المعلومات الموجودة على مستوى اللجنة المحترمة في المجلس الشعبي الوطني كذلك إلى اللجنة المحترمة للمالية بمجلسكم الموقر.

إذن نأخذ من 2005 بعض المعطيات فقط بالنسبة لهذه السنة حتى تكونوا في الصورة التي هي في نفس الوقت آخر سنة للمرحلة السابقة للتخطيط والسنة الأولى لانطلاقة جديدة من برامج خماسية كانت أو إضافية.

الرقم الأول الذي من الممكن أن أقدمه لكم اليوم هو أن قانون المالية لـ 2005 صادقت عليه بعجز كان مقدرا آنذاك بـ 673 مليار دينار جزائري؛ ولكن في الحقيقة كان العجز الحقيقي 385 مليار دينار جزائري. لكن في نفس الوقت فإن هذا العجز مبني على

و50% من الجباية البترولية المتعلقة بـ 19 دولارا للبرميل.

في هذه الحالة كم بإمكاننا أن نصرف؟
في هذه الحالة بإمكاننا صرف 1981 مليار دينار فقط مع الأخذ بعين الاعتبار العجز بنسبة 3%.

نبسّط الأمور ونقول إنه بإمكاننا صرف 2000 مليار دينار، فما معنى هذا الرقم؟ هذا الرقم يعني أن في هذا الاحتمال يمكننا تغطية ميزانية التسيير بنسبة 100% ولكن لا نغطّي سوى 20% من ميزانية التجهيز!

هذا احتمال نظري، ولكن لا بدّ أن نبقي مرتبطين بكل السيناريوهات بصفة مستمرة بما فيها هذا.

وهذا التمرين على بياض يعطينا إنارة إضافية ربّما تبرر النظام الذي بنينا عليه القوانين السابقة ألا وهي 19 دولارا للبرميل واللّجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات.

ويوم لا يبقى في صندوق ضبط الإيرادات أكثر من 47 مليار دينار – والذي هو الحد الأدنى الذي لا يمكن المساس به لأسباب سياسية راجعة إلى موقف فخامة الرئيس وقد تبنيتموه في قانون المالية لسنة 2006 – فمن غير الممكن أن ننزل إلى أقل من 47 مليار دينار لصندوق ضبط الإيرادات، وفي ذلك الوقت سوف يظهر لنا بأنه لا يوجد إلا 19 دولارا ننظّم أنفسنا على أساسها في المستقبل وهذا يمكننا مرة أخرى من هذا التمرين النظري، ولكن هناك تمارين مختلفة من هذا النوع في وزارة المالية وهناك الأسوء من هذا، والأحسن من هذا؛ ومن بين كل الاختيارات، الاختيار الذي تقدّمنا به أمامكم، ما هو هذا الاختيار؟ هذا الاختيار هو أننا بنينا برامج المستقبل على أساس إرادة سياسية قوية وعلى أساس استعمال نسبة مئوية كبيرة من الأموال، وعلى أساس اللّجوء في الظروف التي تكلمت عنها والشروط السالفة الذكر لصندوق ضبط الإيرادات وعلى أساس أن مستوى معدّل سعر البترول في السوق من هنا إلى نهاية سنة 2009 سوف يكون 50 دولارا للبرميل.

إذا كانت هذه المعطيات كاملة تحقق في الميدان فسنموّل ميزانية الدّولة بقطبيها الاثنين بإمكانيات الدّولة فقط، دون اللّجوء إلى قروض خارجية.

تأتي أسئلة من جهات أخرى تعتبرنا مقصّرين في مسؤولياتنا ومجمّدين لبعض الأموال التي هي في حاجة إلى توطين لفائدة البلاد والمواطن.

إشكالية شبه متناقضة ولكن في الحقيقة الأطروحة هي هكذا! فيجب أن نأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المالية الضخمة الموجودة أمامنا ولكن في نفس الوقت يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التحفّظ؛ لأننا على بحر هائج وربّما سوف يكون الغد قاتما، وإن شاء الله لا يكون كذلك بل يكون زاهرا، ولكن على المسؤول أن يكون منضبطا وذا مسؤولية ليس فقط خلال سنة وإنما خلال السنوات القادمة.

إذن الأسئلة كانت مختلفة؛ فالبعض تساءل لماذا 19 دولارا؟ والبعض الآخر يقول: يرحم الله والديكم! شكّلوا ميزانية على بياض واعتبروا أن البترول لا وجود له أو أن سعره يختلف عمّا هو عليه اليوم، ماذا نستطيع أن نعمل خلال السنوات المقبلة بناء على هذا الاحتمال السيء؟

وحتى نلبي رغبات السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة المحترم؛ جئنا بتمرين على بياض – والسيد حرز الله مشكور لأنه شجعنا على هذا الاتجاه – وقدمنا بناء على هذا التمرين سعر برميل البترول بـ 19 دولارا في السوق الدولي وليس في ميزانية الدّولة، وتبقى الجباية العادية مثل ما هي عليه اليوم، كم بإمكاننا أن نجدّد من أموال؟ وماذا نستطيع أن نغطّي بها من ميزانية التسيير ومن ميزانية التجهيز في احتمال اللّجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات؟ ليس لدينا صندوق ضبط الإيرادات والبرميل بـ 19 دولارا والجباية عادية.

وحتى نخرج بهذا التمرين على بياض نأخذ بعين الاعتبار أن العجز المالي لا يتجاوز 3% في الميزانية مثلما هو معمول به في العالم.

انطلاقا من هذه المعطيات عملنا هذا التمرين، فماذا يُعطي؟

يُعطي بأن الموارد سوف تكون – في هذا الاحتمال – بالنسبة لسنة 2007 مقدرة بـ 1800 مليار دينار جزائري تتوزّع على أساس تقريبا 50% جباية عادية وهو الرقم الموجود في قانون المالية الموجود أمامكم؛

وتسلّم لها قروضها.

إنّ قضية التأخير في جمع الموارد يبدو لي أنه مشكل قد حل، بالنسبة لقوانين المالية الأصلية وكذلك بالنسبة لقوانين المالية التكميلية، لكن تبقى أمور أخرى حتى نتمكن الإدارة وكل المؤسسات المعنية أن تضاعف من إمكانياتها لأننا قدمنا من بعيد، جئنا من إدارة كانت أمام مشاريع جدّ قليلة وحجمها جدّ ضعيف وبنفس الإدارة نحن اليوم أمام مشاريع جدّ كثيرة وحجمها ثقيل، وكان لا بدّ أن نمكن هذه الإدارة من الحصول على إمكانيات إضافية وهذا ما وقع، فقد جندنا في سنتي 2006 و2007 ما لا يقل عن 2600 إطار إضافي وهم موجودون اليوم في القطاعات والولايات؛ ودورهم الوحيد هو تتبع المشاريع، وهذا مهم جداً وأكثر من هذا عدلنا - واليوم سوف يسلم المشروع الجديد إلى أعضاء الحكومة - مرسوم 98 الذي ينظّم ميزانية الدولة - وفتحنا نافذة ولو أنها صغيرة ولكن سوف تكون مفيدة إن شاء الله وتمكّن القطاعات من أخذ القروض الموجودة في مشروع معين بنسبة صغيرة جداً أقل من 01% حتى يستطيعوا تجنيد الطاقات - بصفة أسهل - والخبرة وبصفة عامة الإمكانيات التي تسمح لهم بالتحكّم أكثر في المشاريع، لأننا لا نستطيع إعطاء - مثلاً - قروض جدّ معتبرة لقطاع الرّي حتى ينفذ مشروع سدّ كبير ولا نعطيه 0.5% من هذا البرنامج لهذه الميزانية حتى يستطيع تجنيد طاقات إضافية لتتابع التنفيذ، هذا غير عقلاني وبالتالي عدلنا هذا المرسوم وإن شاء الله في 2007 سوف تضاعف إمكانيات الدولة حتى تراقب أكثر، لأن الرقابة كانت ضمن اهتمام البرلمان في الغرفتين وهو كذلك اهتمام الحكومة.

وفي نفس السياق عدلنا قانون الصفقات العمومية حتى نوسع المؤسسات التي تخضع له، لأنها في الفترة الأخيرة كانت بعض المؤسسات وخاصة (Les EPIC) خارجة عن نطاق قانون الصفقات، قمنا بإرجاعها، وكذلك أخذنا بعين الاعتبار في هذه التعديلات تبسيط الإجراءات حتى تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة أوسع في نظام قانون الصفقات وتشارك بصفة أوسع في تنفيذ الصفقات

بالنسبة لكل الاحتمالات - وحتى الآن - سنكون في الصورة ونتقبل - إن شاء الله - الاحتمال الموجود أمامكم اليوم.

بإمكان الأمور أن تتغير، ولما تتغير سنتخذ تدابير خاصة بها، ولكن نظرنا كحكومة ونظرة الملاحظين الذين هم شبه مراقبين ليس فقط للجزائر ولكن لكل بلدان العالم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهم؛ يعتبرون أن مسلك الجزائر مسلك سليم بالنسبة لقوانين المالية وبالنسبة لسياسة هذه الميزانية.

نحن لم نبين هذه الميزانية على أساس هذه الإنارة الخارجية ولكن على أساس إرادة سياسية حملها برنامج فخامة الرّئيس ونحن نطبقها سنة بعد سنة، وكل سنة سوف نأتي إن شاء الله بأشياء تمكّننا من التحكم أكثر في البرامج ونوعيتها وفي ظروف تنفيذها خاصة.

نأتي إلى ظروف تنفيذ البرامج، لدينا ثلاثة أهداف لا بدّ من اشتراكها يومياً في الميدان:

1 - أننا نحترم الميزانية حتى لا نتجاوز تكلفة المشاريع كثيراً؛

2 - أن نأخذ بعين الاعتبار ضرورة احترام نوعية المشاريع؛

3 - التحكم في رزنامة إنجاز المشاريع.

هذه الأهداف الثلاثة نعتبرها أهداف الحكومة ككل وكل عضو من الحكومة يأخذها على عاتقه، وكذلك كل من هو مسؤول على مشروع فردي لا بدّ أن يأخذ هذه الأهداف بعين الاعتبار.

لكن كيف نخلق ونحسن المحيط حتى يستطيع كل هؤلاء المسؤولين الذين ذكرتهم أن يتحصّلوا على هذا الهدف؟ لا بدّ من تحسين المحيط.

إذا تكلمنا على احترام الرزنامة؛ فلا بدّ أن نشير - حتى نغطّي سؤال السيّد سعداوي خاصة - إلى أنه منذ سنتين، لما كان فخامة الرّئيس يمضي على قانون المالية؛ فإن القروض تسلّم إلى أهلها بعد أسبوع تقريباً، معناه أن قانون المالية يمضي من طرف فخامة الرّئيس في تاريخ 25 ديسمبر؛ وفي 02 جانفي تُستدعى كل القطاعات وكل الولايات إلى وزارة المالية

بطرحة الأّمس؛ هذه الأّسئلة التي تقدّمتم بطرحها في 2006 لما عرضنا قانون المالية لسنة 2006؛ وهذا هو الجواب.

بعد قانون المالية لـ 2006 في شهر فبراير؛ كلّنا السيّد رئيس الحكومة بجمع كل المؤّسسات المعنية بالرقابة وبعد أربعة أشهر عمل توصلنا إلى اقتراحات لخصّتها فيما قدمته لكم اليوم وستكون إن شاء الله فاعلة في 2007.

هذا يعني أن الحوار ما بيننا ليس على سبيل المجاملات فحسب أو الكلام والديبلوماسية ولكن نأخذ بعين الاعتبار الحوار والنقاش البناء الذي على أساسه نتحسن شيئاً فشيئاً.

على سبيل المثال أخذنا التزاماً أمام البرلمان بغرفتيه وهو أن البرلمان سيراقتب - بصفة أوسع وأدق - الحسابات الخاصة وصرّحنا بهذا الموقف! يبقى على البرلمان واللجان المختصة فيه أن يطلبوا تقديم الحسابات من هؤلاء المسؤولين، الوزراء الزملاء بمن فيهم خادمكم.

نحن حضرنا الأرضية؛ والحسابات موجودة، حساباً خاصاً بحساب خاص، ما صرفناه وما لم نصرّفه، وما بقي من حسابات وهذه الوثيقة موجودة في المجلس الشعبي الوطني وستسلم كذلك للجنة الموقّرة بمجلس الأمة بصفة مستمرة وليس فقط بمناسبة قوانين المالية، وسيأتي الوزير ويسأل ويردّ الجواب فكل الأرقام موجودة هنا. ونحن بصفة جماعية في حاجة إلى ضبط الأمور في هذه القوانين والحسابات الخاصة.

لأننا صراحة، تعتبر الحكومة أن عددها تجاوزت العقلانية وهذا ربّما تفكير في المستقبل حتى نرى من خلال ما سوف هوأت؛ النظام الجديد للميزانية وكيف نعدّل هذه الأمور ونرجع إلى أنماط تكون عادية أكثر وتلبي كل الطلبات بدون اللجوء دوماً إلى صناديق خاصة.

هذا - ربّما - كان من السهل الخروج بصناديق خاصة لكن هذا يخفي شيئاً، ولكن لا بد من معالجة مشكل الصناديق، ومشكل الصناديق هو معضلة إصلاح النظام المصرفي، وسنرجع إليه إن شاء الله.

العمومية، هذا كذلك مهمّ جداً.

لكن بالنسبة للمشاريع الكبرى - مثلما تعلمون - فمذ سنتين انطلق الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية (CNED) في أشغاله؛ وشغله الشاغل هو تقييم المشاريع الكبرى والتتبع الاستراتيجي في الميدان، وهكذا فإن هذا الصندوق سوف يكون إن شاء الله فعالاً بالنسبة لهذه المشاريع الكبرى من طريق سريع وسكة حديدية وهكذا.

إن قدرات ومؤسسات الدولة لتراقب بصفة أحسن ظروف تنفيذ المشاريع موجودة في هذه الإجراءات التي إذا رأينا أنها غير كافية فسوف نضاعفها إن شاء الله.

الرقابة تخضع إلى قوانين وإلى تجنيد الإمكانيات وتخضع إلى هدف آخر هو فعالية الرقابة حيث لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الأقطاب الثلاثة حتى نعطي لمفهوم الرقابة مضمونا سوف يكون شيئاً فشيئاً مجدداً ويأخذ بعين الاعتبار كل هذه الأقطاب.

إن للتذكير فقط؛ فالرقابة اليوم - وإذا أردنا أن نتكلّم عليها بصدق - هي قابلة للتمتين، لكنها اليوم موجودة ومنظمة على أساس داخلي أي رقابة داخلية على مستوى كل مؤسسة؛ وكل مؤسسة - مبدئياً - هي المسؤولة عن مشروعها وعن تجنيد طاقات الرقابة داخل إطارها وهذا القانون واضح، لكن هناك كذلك رقابة خارجة عن المؤسسة وهي تترتب عن أشياء كثيرة:

1 - الرقابة التي تأتي قبل الصرف وتتم عن طريق المراقبين الماليين وهم موجودون وسيدعم عددهم وإمكانياتهم إن شاء الله.

2 - هناك كذلك الرقابة المحاسبية وهي موجودة في كل الولايات وسندعم كذلك إمكانيات مستواها.

3 - وهناك رقابة خارجة تماماً عن نطاق المؤسسة التي تقوم بالصرف وهذه الرقابة مبنية بصفة خاصة على المفتشية العامة للمالية (I.G.F) وسنجدد القانون الأساسي لهذه المؤسسة وسندعم لها إمكانيات إضافية.

لما نتكلّم بهذا الشكل، فهل هذا معناه أننا أجبنا على السؤال؟ ربّما، لكن ليس السؤال الذي تفضّلتم

المحيط وهذه المشاريع هي في طريق المفاوضات النهائية مع كثير من المستثمرين العرب وغير العرب. إن 2007 ستكون سنة انطلاقة لهذه المشاريع التي ليست على عاتق الدولة ولكن على عاتق المستثمرين؛ لكن الدولة ستأتي بمساعدات كالعقار وغيره. التشغيل كان من اهتمامكم؛ ومثل ما تساعد الدولة الاقتصاد الوطني مباشرة فهي تساعد التشغيل كذلك مباشرة.

لا نتكلم عن التشغيل الخاص بالموظفين رغم أنه مهم جداً، لأن المشغل الأول اليوم هو الدولة (مليون ونصف مليون موظف)؛ ولكن عدد الموظفين ارتفع في سنة 2007 بإضافة 45 ألف منصب يعني أكثر من الزيادة التي سجلت في السنوات الماضية، لكن في نفس الوقت تقدمنا بإجراءات تشريعية ربما تعتبر جديدة من نوعها وللمرة الأولى خرجنا بإجراء يربط تخفيض الضغط الجبائي مباشرة مع خلق مناصب شغل على مستوى المؤسسة الاقتصادية، بلغة أخرى وبفضل هذا الإجراء الموجود في قانون المالية لـ 2007، لماً تحافظ مؤسسة تابعة للقطاع العام أو للقطاع الخاص على شغلها وتجنّد طاقات إضافية أخرى ستدفع الضرائب على الأرباح بصفة منخفضة؛ وجدّ منخفضة لأن نصف المصاريف - تقريباً - التي تخص الأشخاص المشغلين بصفة إضافية تؤخذ على عاتق الدولة لكن بسقف لا يتجاوز مليون دينار في آخر السنة.

لكن لمن توجّهنا بهذا الإجراء؟ هل توجّهنا به إلى الشركات الكبيرة والضخمة جداً؛ لا؛ توجّهنا به إلى العدد الأكبر من الشركات وهي الشركات المتوسطة. الشركة المتوسطة التي بإمكانها عند تجنيد موظفين إضافيين ربح مليون دينار بالنسبة للضريبة على الأرباح في نهاية السنة فلا بأس بها، فمليون دينار مبلغ محترم؛ وهذا محفّز على مدى أربع سنوات في القانون؛ فإذا رأينا أن هذا المحفّز ساري المفعول فبإمكاننا تطوير المسافة وربما نضاعف في تقوية التشجيعات حسب إمكانيات ميزانية الدولة طبعاً. نظام دعم تشغيل الشباب (ANSEJ) موجود كآلية مدعّمة مباشرة من خزينة الدولة، وقد صدقتم حين

يبدو لي أن ميزانية الدولة لسنة 2007 كباقي الميزانيات التي سبقت جدّ واضحة بالنسبة لبرامج التجهيز التي هي على عاتق الدولة، لكن هناك دائماً انشغالا من طرفكم وهو طبعاً هناك الهياكل القاعدية، الجامعات وكذا وبرامج كبيرة جداً، لكن هل من الممكن - من خلال ميزانية الدولة - أن نساعد أكثر وبصفة مباشرة الاقتصاد الوطني؟

هذا هو المحور الذي أردت فتحه أمامكم اليوم ونشير في هذا الباب أن في ميزانيات الدولة؛ مثلاً؛ منذ 2003 حتى 2007 هناك ازدياد مستمر للدعم المباشر للاقتصاد الوطني، إنتهوا من فضلكم! في 2003 كانت الميزانية في هذا الباب 78 مليار دينار جزائري، كدعم مباشر وأصبحت في 2004: 84 مليار دينار، وفي 2005: 106 مليار، في 2006: 114 مليار وفي 2007 أصبحت 149 مليار دينار.

معناه أنه في 2007 وفي القانون الموضوع أمامكم يعطي 150 مليار دينار جزائري تقريباً كدعم للاقتصاد بصفة مباشرة؛ ومن القطاعات المستفيدة أكثر من هذا الدعم - وهذا كذلك يعتبر كجواب لبعض الأسئلة والاقتراحات - طبعاً هو قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والذي يأخذ حصة الأسد. إذا ما أخذنا رقم سنة 2007 فإن 50% من هذا الدعم المباشر يذهب مباشرة إلى الفلاحة والتنمية الريفية؛ الرقم هو 71 فاصلة كذا مليار دينار جزائري يتوجه نحو الفلاحة والتنمية الريفية.

لكن هناك قطاعات أخرى تكلمتم عنها مثل السياحة ولكم الحق، فالسياحة مستقبل، وتشارك فيما بعد البترول ولكن مثل البترول والقطاعات الثقيلة فلا بد من استثمار مبدئي، لا بد من تحضير الأرضية ليس فقط على المستوى القانوني ولكن على مستوى كل ما يشجّع المستثمرين داخل الوطن وخارجه حتى يستثمروا في هذا القطاع الحساس والمستقبلي ألا وهو قطاع السياحة.

لقد طلب مني زميلي العزيز وزير السياحة أن أبلغ لكم رسالة طمأنة بالنسبة للسياحة، فهناك آفاق جميلة جداً ولكن ليس على المستوى النظري فحسب بل هناك مشاريع جدّ ثقيلة وثمينة ستشارك في تغيير

زمن لأنها عانت من مشاكل عويصة جداً منذ سنوات وكان لا بد أن يجسد التضامن الوطني بصفة مستمرة فيها.

وأسمح لنفسي أن أشير إلى تعليمات فخامة الرئيس المستمرة تجاه الحكومة ووزير المالية حيث قال: ركزوا اهتمامكم، ركزوا اهتمامكم، ركزوا اهتمامكم على ولاية الشلف فيجب أن تنشأ لها برامج خاصة حتى تغطي عجزها خاصة بالنسبة للسكن. هذا أمر واضح جداً والدليل هو أنه زيادة على برنامج المليون سكن؛ خرجت الحكومة ببرنامج إضافي لـ 7000 سكن خاص بولاية الشلف، لكن هذا لا يعني أن هذا شيء كاف؛ فنحن نعمل جاهدين إن شاء الله حتى نتقدم شيئاً فشيئاً ولم لا باللجوء إلى التعديل الذي جاء به المجلس الشعبي الوطني ونجدد إمكانيات تنفيذه إن شاء الله في سنة 2007 وفي السنوات الأخرى.

إن هذا شيء - ربما - يعني ولايات أخرى ولكن ولاية الشلف كانت من الولايات التي عاشت ظروفها جد مؤلمة وربما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الظروف ترجع إلى الثمانينات فبإمكاننا أن نفهم بأننا نسينا أو أن أمر 2003 أنسانا أمر 1980 فلا؛ بل يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن ولاية الشلف وولايات أخرى عانت من نفس المشاكل ستأخذ حقها من الدولة؛ والدولة في هذه الظروف خاصة تأخذ مسؤولياتها كاملة.

السيد محمود خلاف من خنشلة جاء بسؤال - وهو مشكور - يتعلق بالسكة الحديدية وتمنى أن يكون الخط بين خنشلة وعين البيضاء موجودا فإن شاء الله سوف يأتي لأنه موجود في المخطط العام للقطاع، لكن اليوم الشيء المسجل حقيقة هو الخط ما بين تبسة وعين مليلة وأم البواقي وهو قيد التنفيذ.

بالنسبة للسكن في هذه الولاية؛ أحسست أن السيد خلاف كان لديه انشغال، حيث تكلم عن نسبة 15% الخاصة بتنفيذ برنامج المليون سكن، وبودي أن أعطي بعض المعلومات في هذا الشأن حتى يكون المواطن في ولاية خنشلة وغيرها في الصورة.

في الحقيقة برنامج ولاية خنشلة بالنسبة للسكن

تكلمتم عن البيروقراطية نوعا ما في هذا النظام، وكان السيد خلاف من ولاية خنشلة قد تكلم عن هذه القضية ومعكم الحق سيدي! فلا بد من تحسين الإجراءات على كل المستويات حتى نخفف من البيروقراطية ونسبة من هذه المسؤولية تكون على عاتق البنوك ليس فقط التابعة للقطاع العام بل على عاتق البنوك.

نحن نعمل جاهدين في هذا الشأن بصفة مستمرة بضغط إيجابي ومسؤولو البنوك يستمعون، فلا بد من قفزة نوعية من طرفهم؛ وهذه الرسالة قد بلغت من قبل بصفة رسمية وواضحة، لكن في نفس الوقت نسجل بكل ارتياح أن نظام دعم تشغيل الشباب سمح للبلاد أن تكون 80 ألف مؤسسة تقريبا والتي بدورها سمحت بخلق 223 ألف منصب عمل مستقر.

يظهر أن العملية قابلة للتحسين ولكنها ليست فاشلة بل ناجحة ولكن لا بد من تطيرها بصفة أحسن وتشجيعها بصفة أحسن في المستقبل.

ربما نأتي الآن إلى بعض الأسئلة التي سوف تتركنا نتجول عبر الوطن العزيز.

أشكر السيد بونفلة الذي وجه لي دعوة لزيارة ولاية قالمة وبدوري أقبل هذه الدعوة بكل فرح وسرور لكن بشرط واحد وهو أن يأخذني إلى وادي الزناتي وغربية حتى نطلع على الأمور بصفة دقيقة ونشارك في حل المشاكل إن شاء الله، لكن بالنسبة لاهتمامه الذي كان واضحا جدا ومتعلقا بشبكة الغاز؛ فأقول ولاية قالمة اليوم وصلت إلى مستوى جد ممتاز ولكنه غير كاف، 46% من هذه الولاية مغطاة بشبكة الغاز والمعدل الوطني هو 34% في نفس الوقت.

فسرت رسالتكم بصفة إيجابية، كيف؟ قلت بأن في بعض الولايات مازالت هذه النسبة ضعيفة جداً والسكان بها لا ينتظرون الغاز لأنه لن يأتي، لكن في الولايات التي وصل بها فإن الطلب يزداد لأن السكان على علم بأنه من الممكن أن يأتي، وهكذا هو الحال بالنسبة لولاية قالمة فلها نسبة جد مشرفة ولكن كل الولايات الأخرى سوف تصعد إلى هذا المستوى من النسب.

ولاية الشلف كذلك هي ضمن اهتمام الحكومة منذ

هو برنامج 17.000 سكن تقريبا، منها 10.696 في طريق الإنجاز وهذا معناه أن تقريبا 60% إلى 65% من تنفيذ الانطلاقة الفعلية لهذا البرنامج ويبقى أنه لا بد أن نعمل بانطلاق 6000 وما تبقى، ولا بد كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار البرنامج الإضافي لأن هذه الأرقام متعلقة بالمليون سكن ولكن في البرنامج الإضافي للهضاب العليا الذي سيكمل هذا البرنامج في ولاية خنشلة مثلما سيكمله في ولايات أخرى.

السيد إيكناوي المحترم كان مهتماً بقضية الجمركة والتنظيم الجمركي في ولاية إليزي، فأريد طمأنته لأن النظام الإجرائي المعمول به حتى نراقب البضائع في الحدود الجزائرية هو في طريق التقييم وسنخرج قريبا إن شاء الله بنظام آخر يكون أكثر فعالية ويكون كذلك نظاما يأخذ بعين الاعتبار مشاكل المواطنين.

وفي نفس السياق أعلن أنه ستكون مكاتب إضافية في الحدود حتى نسهل الإجراءات.

السيد أفرواق أفلكان من ولاية تمنراست؛ كلفني - وهو مشكور - أن أبلغ رسالة إلى الوزير المعني بالبريد والمواصلات حتى تغطى ولاية تمنراست بصفة أحسن بالنسبة لشبكة (GSM)، والجواب الذي حملني إياه معالي السيد الوزير هو كالآتي: هناك اليوم مشروع شارف على الانتهاء في عزيون؛ الأجهزة موجودة وهي مركبة وفي مرحلة التجربة وإن شاء الله قبل نهاية هذه السنة أو في بداية 2007 فإن هذا الهوائي عبر القمر الصناعي سوف يشغل ويحسن بصفة جد مرضية الوضعية في ولاية تمنراست.

أما بالنسبة للرسالة الأخرى التي حملني إياها تجاه السيد وزير السكن فهي بخصوص أنماط السكن حتى يؤخذ بعين الاعتبار تقاليد المنطقة وقد أخذ هذا جزئيا بعين الاعتبار لكن وأغتتم هذه الفرصة كذلك حتى نبليغ توجيهات فخامة الرئيس في هذا الباب والذي هو غير راض عن الأنماط الخاصة بالبناء بصفة عامة شمالية كانت أم جنوبية والذي طلب من الحكومة أن تجدد هذه الأنماط وتعطي للبلاد الصورة التي تستحقها اليوم أخذا بعين الاعتبار المساحات والولايات والخصوصيات بالنسبة لكل ولاية وكل

جهة طبعا. تكلمتم كثيرا عن التنمية المحلية وعن ضرورة تطوير الإمكانيات تجاه البلديات ولكم الحق في ذلك. نسبة من الجواب ستأتي على أساس قانون الولايات والبلديات وهذه القوانين سوف تكون إن شاء الله أمامكم قريبا وهي التي ستهيء لنا الأرضية حتى نخرج بمفهوم جديد متجدد لتمويل البلديات والجباية المتعلقة بهذا التمويل طبعا.

هناك فوج عمل ما بين وزارة المالية ووزارة الداخلية يعمل منذ شهر في هذا الباب وإن شاء الله في 2007 ستتغير الأمور.

لكن في نفس الوقت أَسجَلُ أنه بالنسبة للبرامج المحلية (P.C.D) فهناك قفزة لأبأس بها إذا ما أخذنا مثلا 2005 فإن اعتماد الدفَع كان 38 مليار دينار وتحول في 2006 إلى 118 يعني أكثر من ثلاث مرّات زيادة! لكن هذه الأموال تأتي مباشرة من ميزانية الدولة وربما الشيء المنتظر منا في السنوات المقبلة هو أن يكون توازن ما بين ميزانية الدولة والميزانيات المحلية من خلال جباية محلية نخرج بها في أقرب وقت إن شاء الله.

هناك بعض الأسئلة متعلّقة بالجباية (نظام الجباية) وبفعالية نظام الجباية والسيدان المحترمان صويلح وبن جديدي أدليا باهتمامهما في هذا الباب؛ وقد كنت أشرت إلى هذا التحسن، لكن أوكد أنه بالنسبة للمعدل ما بين 2000 و 2006 هو أن تحصيل الجباية الحقيقية في ارتفاع متوسط بنسبة 11% كل سنة، وهذا ربما يعتبر غير كاف لكنه جدّ مشجّع.

القضية المتعلّقة بالإجراء والتي تكلم عنها السيد مومن والذي يهتم التجار الصغار والحرفيين بما فيهم الحرفيون التقليديون مهم جدا، فقد كان السؤال على لسان أعضاء اللجنة المحترمة وكان الجواب من الوزير ولكن لا عليه سأؤكد عليه في هذه المناسبة بأن الهدف من هذا الإجراء هو تبسيط الأمور، والهدف الثاني هو تخفيض الضغط الجبائي حتى نجمع أكثر عدد ممكن من هؤلاء الناس الذين مازال البعض منهم على هامش القانون، لكن نؤكد بصفة واضحة أنه غير ممكن - ولو في أذهاننا - أن أحدا من التجار يدفع

ميزانية التجهيز؛ ونرى بأن النمو غير متماش معهما! لا، لا، فالنمو يتمشى مع هذه الزيادة، لأننا إذا أخذنا بعين الاعتبار النمو العام فباستطاعتنا أن نرى 5.1%. لكن حين ندقق في النمو ونأخذ منه ما هو متعلق بميزانية الدولة بصفة مباشرة؛ نلاحظ أن في الأشغال العمومية - مثلاً - والبناء؛ نسبة النمو تتجاوز 8% وهذا يبين بصفة واضحة الانعكاس الإيجابي لميزانية الدولة بالنسبة للنمو، وهذا ما يمنح الفرصة لنا - السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر - لندرج إلى مفهوم نسبة النمو.

نسبة النمو ليست لها علاقة مباشرة مع سعر البترول - كي نتكلم بوضوح - لأن ما يسجل من خلال نسبة النمو هي الكميات، هي القيمة المضافة للإنتاج وليس السعر، طبعاً عندما يرتفع سعر البترول فإن ميزانية الدولة تتغذى من هذا التحسن وتصبح التنمية ذات سلسلة إيجابية من خلال البرامج - طبعاً - ولكن هذا بصفة غير مباشرة؛ لكن في نفس الوقت لا بد أن نشير إلى أن نسبة النمو متعلقة بصفة كبيرة بقطاع المحروقات لأن القيمة المضافة لقطاع المحروقات نسبتها بالنسبة للإنتاج الوطني الخام هي تقريباً 40%. فإذا ارتفعت أو انخفضت فإن تأثيرها يكون سريعاً جداً على المعدل. دعنا ننسأه، لا يوجد اليوم جواب ولكن فلننساءل جماعياً: إذا تقبلتم - مشكورين - تعديل قانون المحروقات لأسباب راجعة إلى التحكم في ثروتنا والحفاظ عليها لفائدة الأجيال المقبلة، فلا بد أن تأخذوا بعين الاعتبار كذلك أن إنتاج المحروقات على مستوى الإنتاج الخام يجب أن نتحكم فيه؛ فإذا تركناه يذهب من 5% إلى 10% معناه بأننا نقوم بعملية الضخ! أما إذا كان العكس أي أننا نكتفي بـ 1% أو 2% فلا يصيبكم غبن إذا رأيتم بأن هذه النسبة لها انعكاس سلبي بالنسبة لمتوسط النمو.

هذا سؤال فقط ولكن إن شاء الله سوف نتاح لنا فرص أخرى حتى نخرج بتحليلات ويخرج بها صاحب الأمر زميلي العزيز السيد وزير الطاقة والمناجم. في الخلاصة، السيد الرئيس - وربما أثقلت عليكم قليلاً - ما بقي لي إلا أن أقول ما تفضلتم به أنتم:

أكثر مما دفعه في السنة الماضية في هذا الإجراء. هذا التزام والمدير العام للضرائب أمامكم - السيد الرئيس - والتزام تجاه كل هؤلاء الناس الذين ربما لديهم انشغال فأردت تطمينهم وفي نفس الوقت أتمنّ التعديل الذي خرج به اتفاق الحكومة والمجلس الشعبي الوطني حتى نمكّن الحرفيين التقليديين من الاستفادة بـ 6% هم كذلك - هذا مهم جداً - وعددهم يتجاوز 100 ألف وهذا يعيد الاعتبار ويدعم في آن واحد الحرف التقليدية ولكن كذلك من خلالها يدعم السياحة لأن هناك ارتباطاً بينهما.

السيد المحترم لزاهري تكلم عن عدة جوانب لكنه تساءل عما يسمى بـ (La D.G.E) مديرية المؤسسات الكبرى. هل نغير الحد الأدنى لرقم الأعمال الخاص بالشركات التي تخضع إلى هذه المديرية أم نتركه عما هو عليه؟

في قانون المالية لـ 2007 هناك إجراء يغطي هذا السؤال، لماذا؟ لأن في قانون 2007 هذا هناك إجراء يمكن الحكومة أن تأخذ عن طريق التنظيم رقماً آخر حتى تضاعف مستوى 10 ملايين دينار هذا وتلك نيتها.

كذلك القضية التي تفضل بها السيد صويلح المحترم باهتمام وهي أن يعمم تخفيض (T.V.A) عن زيت الزيتون إلى ما أسماه بالموارد الحساسة والواسعة الاستهلاك؛ في هذا الباب بالذات أشير أن كل هذه الموارد تقريباً لا تدفع شيئاً في (T.V.A) ليس 7% وإنما 00%. إذن هو انشغال كل الحكومات التي سبقت وأجابت عليه.

كان السيد صويلح كذلك يخشى أن يكون هناك نظام ازدواجي بالنسبة للطعن.

بعض الشركات لا بد أن تدفع 20% التي كانت أنفاً 30% وأصبحت الآن من خلال هذا الإجراء 20% والشركات الكبرى لا تدفع شيئاً، تدفع الملف وتقوم بالتفاوض وفي نهاية التفاوض تدفع حسب نهاية المفاوضات فقط، لا، فالنظام هو نظام موحد ينطبق على الصغير وعلى المتوسط وعلى الكبير، لا يوجد نظام يفرق بين هذا وذاك.

السيد أودينة المحترم تساءل وقال: يا عجباً، نحن في ازدياد كبير بالنسبة لميزانية الدولة وخاصة

وأنا أستمع وأتابع نقاشات وتدخلات الزميلات والزملاء، ففي بعض المرات اختلط الأمر بالنسبة إلي: هل هو نقاش لوزارة المالية وحول الميزانية أم هو نقاش حول برنامج الحكومة؟

والحقيقة أنه ليس هنالك تعارض بين هذا وذاك فبالعكس كان النقاش عبارة عن تذكير وتنبيه لضرورة تكفل أحسن بقضايا المواطنين.

بودي أن أشكر كل الزملاء والزميلات على التدخلات التي لاحظت فيها أيضا الاجتهاد والرغبة في تقديم الأفيد والمفيد لكافة مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة.

السيد وزير المالية اجتهد بالتنسيق مع زملائه أعضاء الحكومة لإعطاء الردود الأكثر إقناعا.

وبودي أن أقترح على السيد الوزير أننا - وسوف نعمل هذا ويعتبر أمرا جديدا بالنسبة لنا - قد أوعزنا إلى المصالح الإدارية بأن تلخص كل التدخلات وأسئلة الأعضاء وتوزعها حسب القطاعات، وهذه الأسئلة والانشغالات ترسل مباشرة إلى السادة الوزراء المعنيين بها لأخذها بعين الاعتبار.

ما أقترحه أيضا أن تكون هذه الأسئلة أو بعضها متكفلا بها في مشروع قانون المالية لسنة 2008 وبذلك تبرز مساهمة هذه الغرفة في إثراء النقاش وتقديم المقترح المفيد للمواطن.

تلكم هي بعض الملاحظات وددت قولها في نهاية هذه الجلسات الخاصة بنص قانون المالية لسنة 2007، شاكرًا للزميلات والزملاء تدخلاتهم وشاركرا للسيد الوزير والحضور وكذلك السادة الوزراء الذين أتوا واستمعوا إلى جزء من نقاشنا ولرجال الإعلام لهم منّا التحية والتقدير.

جلسة الغد ستكون للمصادقة على نص القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل، وكذلك نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2007. عملية المصادقة سوف تكون على الساعة العاشرة صباحا، شكرا لكم جميعا، رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الرابعة صباحا**

1 - الأمور سائرة من سنة إلى سنة وهي في تحسن.
2 - مازلنا أمام مجهود إضافي منتظر وهذا من دون شك.

3 - مثلما قال السيد بولحية وهو مشكور لابد من تجنّد لتنفيذ البرنامج في الميدان، وأنتم تشاركوننا في هذا الأمر كممثلين على أعلى المستويات وأعينكم وأذانكم ستفيد بصفة واضحة ليس فقط الحكومة ولكن المواطن.

فلا بد من خلق إمكانيات وآليات جديدة حتى نعزز علاقة الحكومة مع البرلمان ونعززها من خلال معلومات مضبوطة، وثائق، ملفّات يمكن على أساسها أن نعمل حتى نخرج بإجراءات تكون حقيقة في المستوى والتي تكون رادعة - ربما - لبعض السلوكات التي تكلمتم عنها وهي غير مقبولة تماما في بلادنا ولو تطورت.

لكن في نفس الوقت مثلما أشار إليه السيدان لبيد وسعداوي؛ لابد من التحضير لمرحلة أخرى وهي مرحلة التحكم أكثر في التوازنات من خلال مفهوم جديد للتخطيط في الوطن ومرحلة أخرى والتي تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحسين التسيير، لأن كل هذه المرافق التي خرجنا بها في السنوات السابقة وستجسد في الميدان، لابد من تسييرها بصفة عقلانية في المستقبل، ولابد أن نتوجه جميعا من الأحسن إلى الأحسن في كل هذه المستويات.

وأنا شاكر لكم - سيدي الرئيس - حسن الإصغاء، ومرة أخرى سأحمل رسالتكم إلى الحكومة متمنيا لكم النّجاح في عملكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية على ردوده المختلفة حول الأسئلة والانشغالات التي أثّرت في هذه القاعة.

ما لاحظته هو أن هنالك رغبة متقاسمة ما بين السيدات والسادة أعضاء المجلس والحكومة في ضرورة الوصول إلى الأحسن وترشيد الاقتصاد والتسيير والعمل على تقديم مقترحات بناءة من شأنها أن تحسن أداء الحكومة.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 25 ذو القعدة 1427هـ
الموافق 16 ديسمبر 2006م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587